الأمم المتحدة

A/77/519

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 138

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التخطيط للاستثمارات الرأسمالية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عن التخطيط للاستثمارات المالية عملا بقرار الجمعية العامة 245/76، الذي أيدت فيه الجمعية العامة عدة توصيات للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7).

وقد طلبت الجمعية العامة معلومات شاملة ومفصلة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك النفقات الرأسمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخطة للاستثمارات الرأسمالية، والاستثمارات لدعم طرائق العمل الجديدة، وعمليات التحديث والتحسين للنظم المعيارية لمراقبة الدخول لتحقيق الأمن المادي، وخطة عمل شاملة للتعامل مع الأمن السيبراني، والمشاريع الجارية والمقررة لتحسين تسهيلات الوصول إلى أماكن العمل، والاستثمارات في مرافق المؤتمرات للتعامل مع أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويتضمن هذا التقرير معلومات في الفرع الثاني عن الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق جميع مصادر التمويل، وتحليلا أوليا لأصول ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحديد خطوط أساس قبل النظر في مقترحات الاستثمار. ويتضمن الفرع الثالث مقترحات لتوسيع نطاق وحجم تغطية برنامج عمل الأمانة العامة المتعلق بالأمن السيبراني لضمان ملاءمته لإدارة التهديدات السيبرانية التي تواجهها المنظمة.

22-23094 (A) 251022 281022

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتضـــمن الفرع الرابع نتائج تقييم أجري لترتيبات الأمن المادي في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية، ويقدِّم لأغراض الإعلام فحســـب تقديرا أوليا للاســـتثمارات اللازمة على مدى 11 عاما، دون أن يحدد بالضـرورة أي فوارق في التمويل في هذه المرحلة. ويتضـمن الفرع الخامس وصـفا للعمل المضطلع به لتقييم الحاجة إلى تحديث المباني والمرافق في هذه المواقع، بما في ذلك في سياق البنى التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، وتسـهيلات الوصـول إلى أماكن العمل، وتحديث مرافق عقد المؤتمرات، وغير ذلك من عمليات التحديث.

ويُطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي: (أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛ (ب) أن توافق على إنشاء أربع وظائف ثابتة (ف-4) وست وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (3 برتبة ف-2 و 3 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيســـية))؛ (ج) تخصِّـــص في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 مبلغاً قدره 700 662 6 دولار للأمن الســـيبراني ومبلغاً قدره 000 488 5 دولار لعمليات التحديث العاجلة للبنية التحتية للســـلامة والأمن في اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا لضـــمان الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

أولا - مقدمة

1 - أيدت الجمعية العامة في قرارها 245/76 عدة توصيات للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تطلب معلومات شاملة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك النفقات الرأسمالية والاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة طرائق العمل الجديدة، وخطة للاستثمارات الرأسمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطة عمل شاملة تتعلق بالأمن السيبراني. وأيدت الجمعية العامة أيضا توصيات اللجنة الاستشارية التي تطلب معلومات موحدة عن عمليات التحديث والتحسين المتصلة بالنظام المعياري لمراقبة الدخول لتحقيق الأمن المادي، والاستثمارات المتصلة بمرافق المؤتمرات، والمشاريع الجارية والمقررة لتحسين تسهيلات الوصول إلى أماكن العمل.

2 - ويوجز هذا التقرير الإجراءات التي يجري اتخاذها فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن المادي، والأمن السيبراني، وعمليات تحديث المباني والمرافق، بما في ذلك من أجل إدارة المؤتمرات، وتيسير الوصول، وتحقيق الاستدامة، وضمان استمرارية تصريف الأعمال. وفي حين نُظر في مسألتي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن السيبراني على الصعيد العالمي بالنسبة للأمانة العامة، لم تقيَّم في هذه المرحلة الاحتياجات المتعلقة بالأمن المادي إلا لمقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية. وتقتصر بالمثل الاحتياجات المتعلقة بالمباني والمرافق في هذه المرحلة على هذه المواقع. إلا أنه بالنسبة لكل موقع، يجري النظر بشمول في الاحتياجات مع مراعاة توحيد المقاييس الذي يحتمل أن يتم في المرحلة المقبلة أو يكون مطلوبا على نطاق المنظمة بأسرها.

ثانيا - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

3 - أكدت الجمعية العامة في الفقرة 11 من قرارها 252/75 أهمية أن يتماشى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع رؤية الأمين العام لأمم متحدة ذات صبغة رقمية ومعالجة الحاجة إلى استمرارية تصريف الأعمال خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم معلومات موحدة بشأن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأيّدت الجمعية العامة أيضاً توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام، في سياق مقترح الميزانية لعام 2022، خطة شاملة تحدد مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي نُفذت في السنوات الأخيرة والمشاريع التي ستكون مطلوبة في المستقبل القريب، إلى جانب التكاليف ذات الصلة والاحتياجات التقديرية وأي مكاسب متوقعة في الكفاءة (A/75/7، الفقرة حادي عشر-19).

4 - وأثناء النظر في مقترحات الموارد لعام 2023 في إطار الباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاحظت اللجنة الاستشارية أيضا في الفقرة ثامنا-62 من تقريرها الأول عن الميزانية المقترحة لعام 2022 (A/76/7) أنها أبلغت، عند الاستفسار، بأنه يجري حالياً وضع خطة استثمار رأسمالي لدعم استبدال المعدات والنظم القديمة وما يصاحب ذلك من تعزيز القدرات لتلبية المتطلبات الحالية، والامتثال لمعايير القطاع وتسهيلات الوصول. وستقدم الخطة مقترحات تتعلق ببرنامج الاستثمار الرأسمالي لعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك لمعدات عقد المؤتمرات، وستتيح معلومات مفصلة عن عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة ككل والمبادرات المتخذة في سياق

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. وفي حين لاحظت اللجنة أن ثمة خطة استثمار رأسمالي قيد الإعداد وأنها ستقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والسبعين، فقد أكدت على أهمية تقديم معلومات شاملة ومفصلة وشفافة ودقيقة عن موارد وتكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مصادر التمويل.

5 - إضافةً إلى ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية أيضاً، في الفقرة حادي عشر-26 من ذلك التقرير، في سياق استعراضها للشبكة المؤسسية للأمم المتحدة، التقييم الجاري للنفقات الرأسمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، وأن نتائجه ستقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والسبعين.

6 - وعلاوةً على ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ثامنا-56، في سياق الموارد المتعلقة بالأثاث والمعدات في إطار الباب 29 جيم، أن هناك معدات قيد التشغيل بما يتجاوز متوسط عمرها المتوقع، وهو ما يشكل خطرا على أمن المعلومات وقدرة الشبكة على الصمود. وأيدت الجمعية العامة توصية اللجنة بأن يقدم الأمين العام معلومات موحدة عن حالة تحديث معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقادمة في خطة الاستثمار الرأسمالي المقبلة، وأن يقدم الأمين العام معلومات مفصلة عن مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعناصر الأخرى تحت فئة الأثاث والمعدات من بنود الميزانية، بهدف تعزيز الشفافية في عرض موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7 - ويسعى هذا التقرير إلى الاستجابة بصورة متدرجة للتوصيات المذكورة أعلاه عن طريق تقديم معلومات شاملة أولا عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، بما في ذلك معلومات واتجاهات هامة عن قيمة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعداتها ومخزونها.

8 - وتسجَّل معلومات النفقات في نظام أوموجا في إطار مراكز الصناديق المتصلة بكيانات مختلفة (الإدارات، والمكاتب، والبعثات السياسية الخاصة، وبعثات حفظ السلام، والمحكمتان، وما إلى ذلك). وتسجل النفقات أيضا باستخدام معرِّفات المنتجات، التي تصنف وفقا لمدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات ثم تخصص لبنود الالتزام تبعا لطبيعة البند المشترى. ويتم بعد ذلك تجميع بنود الالتزام هذه تحت فئات للميزانية أو مجموعات التزامات، استنادا إلى نوع الميزانية (أي ما إذا كانت ميزانية عادية أو ميزانية لحفظ السلام أو ما إلى ذلك).

9 - ومن أجل الحصول على أشمل صورة ممكنة للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أجري تحليل للنفقات في نظام أوموجا للفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى تموز/يوليه 2022، استخدم فيه مزيج من المعلومات بشأن بنود الالتزام الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراكز صناديق الكيانات التي تشكل جهات لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو جهات رئيسية مستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبائعين الذين يقدمون عادة سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكاليف الأفراد الذين ترتبط ألقابهم الوظيفية بشبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك. وفي هذا التحليل، استبعدت وظائف إدارة المعلومات، رغم أنها تندرج ضمن شبكة الوظائف هذه، لأن طبيعة مهامها قد تنطوي على مسؤوليات تقع خارج نطاق هذا التقرير. وبسبب هذا النهج التحفظي، يرجح بالتالي أن يكون الإنفاق الفعلي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأفراد أكبر مما هو مبين في هذه الوثيقة.

10 - ويبين التحليل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة حسب وجه الإنفاق خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى نهاية تموز/يوليه 2022، استنادا إلى البيانات المتاحة في نظام أوموجا (انظر الجدول 1). وأُدرج أيضاً في الجدول بشكل منفصل الإنفاق على الأفراد الذين يؤدون بحسب ألقابهم الوظيفية والشبكات الوظيفية التي ينتمون إليها وظائفَ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى وإن لم يكونوا جزءا من مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديين في المنظمة. وكما هو موضح في الجدول، بلغ مجموع الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2021 حوالي 784 مليون دولار. وفي الفترة من عام 2017 إلى عام 2021، بلغ الإنفاق السنوي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 773 مليون دولار في المتوسط.

الجدول 1

الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب وجه الإنفاق، 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022 (1 كانون الثاني/ يناير إلى 31 تموز/ يوليه)*
الوظائف	199,0	194,7	186,2	186,3	187,3	107,7
تكاليف الموظفين الأخرى	28,5	29,2	28,5	24,3	27,3	16,3
الاستشاريون والخبراء	2,8	3,8	2,7	3,1	4,1	2,4
سفر الموظفين	3,4	3,0	2,8	0,4	0,9	1,2
الخدمات التعاقدية	185,2	161,7	193,0	188,4	182,2	108,6
مصروفات التشغيل العامة	153,4	151,6	131,5	141,8	120,4	94,2
الأثاث والمعدات	114,8	108,3	142,4	138,5	167,3	86,0
المنح والمساهمات	7,2	1,6	4,9	2,0	1,7	0,4
اللوازم والمواد	13,9	21,9	34,8	11,6	18,1	7,8
تكاليف أخرى	13,7	13,3	13,1	12,7	13,2	7,3
المجموع الفرعي	**722,1**	**689,2**	**739,9**	**708,9**	**722,5**	**432,0**
الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى (في مراكز الصناديق غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	50,3	52,5	55,7	60,1	61,4	35,3
المجموع	**772,3**	**741,8**	**795,7**	**769,0**	**783,9**	**467,3**

11 - ويغطي بندا الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى الموظفين الذين يؤدون مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء من مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديين. وقد شكل هذا الإنفاق في المتوسط 28 في المائة من مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021.

12 - أما بند الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى المتعلقة بوظائف لها مسميات وظيفية داخل شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن لا تدخل ضمن مقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديين فقد بلغ متوسط النفقات تحته 56 مليون دولار خلال الفترة 2017-2021 مع حدوث زيادة مطردة،

حيث تجاوزت التكاليف 61 مليون دولار في عام 2021. وشكلت هذه المجموعة في المتوسط 7 في المائة من مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون بعض الموظفين في هذه المجموعة يؤدون مهاما خارج شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي المقابل، قد تكون هناك وظائف أخرى في جميع أنحاء المنظمة يؤدي أصحابها مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولكن لم تُدرَج في هذا التحليل لأن مسمياتها لا تندرج ضمن هذه الشبكة من شبكات الوظائف.

13 - وتتصل التكاليف الواردة تحت بند الخدمات التعاقدية في معظمها بتكاليف الأفراد الذين يقدمون خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو يدعمونها. وهناك ثلاث جهات رئيسية تقدم هذه الخدمات، تتمثل في كيانين تابعين لمنظومة الأمم المتحدة وبائع تجاري واحد. وشكل الإنفاق على الخدمات التعاقدية في المتوسط 24 في المائة من مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021.

14 - ويشمل بند مصروفات التشغيل العامة خدمات شركات الاتصالات (51 في المائة)، وصيانة الاتصالات (35 في المائة)، واستئجار معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (5 في المائة)، وخدمات متنوعة أخرى (7 في المائة). وشكل الإنفاق في إطار هذه الفئة 18 في المائة في المتوسط من إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021. وخلال فترة السنوات الخمس نفسها، قدمت مدفوعات بمبلغ 126,5 مليون دولار في إطار هذه الفئة إلى نفس الجهات الرئيسية المقدمة للخدمات، التي يقدم أفرادها خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو يدعمونها، وقد سجلت تلك المدفوعات تحت بند الخدمات التعاقدية.

15 - ومن ثم، يكون إجمالي الإنفاق على الأفراد، بمن فيهم الموظفون والمتعاقدون والخبراء الاستشاريون، قد شكل في المتوسط حوالي 63 في المائة من مجموع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021. وفي عام 2021، بلغ إجمالي الإنفاق على هؤلاء الأفراد حوالي 481 مليون دولار، من مجموع 784 مليون دولار.

16 - وتغطي فئة الأثاث والمعدات أساسا الإنفاق على معدات الاتصالات والشبكات والمعدات السمعية البصرية ومعدات الطباعة والبرامجيات والتراخيص والمعدات المكتبية. وخلال الفترة 2017-2021، شكلت هذه الفئة في المتوسط 17 في المائة من الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

17 - ويتعلق الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت بند اللوازم والمواد في معظمه بقطع غيار شبكات الاتصالات، ومعدات المستخدمين النهائيين، والتخزين. وشكلت هذه الفئة في المتوسط 3 في المائة من الإنفاق خلال الفترة 2017-2021.

18 - ويبين الجدول 2 الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة حسب جزء الميزانية وبابها خلال الفترة 2017-2022. ويعرض الجدول القيم الإجمالية للنفقات على نطاق جميع الصناديق ومجلدات البيانات المالية لتقديم صورة شاملة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق جميع مصادر التمويل وأنواعه. فعلى سبيل المثال، يشمل الباب 5، عمليات حفظ السلام، النفقات الممولة من الميزانية العادية، مثل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، إلى جانب بعثات حفظ السلام التي يمول كل منها من الصندوق الخاص بها.

ويعرض الجدول أيضـــا نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات الممولة من الأنشـــطة المدرة للدخل كما يعرض النفقات المتصلة بالمحكمتين.

الجدول 2

الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب المجال المواضيعي، 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022 (1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه)*
أولا - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً						
1 - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	1,5	0,5	3,6	4,6	6,1	1,5
2 - شـــؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	12,4	12,1	18,4	16,5	16,2	11,5
المجموع الفرعي	**13,9**	**12,6**	**22,1**	**21,1**	**22,3**	**13,0**
ثانيا - الشؤون السياسية						
3 - الشؤون السياسية	49,1	39,5	66,2	41,0	37,3	28,5
4 - نزع السلاح	0,5	0,4	0,3	0,5	0,4	0,4
5 - عمليات حفظ السلام	411,4	413,9	364,1	351,9	336,3	220,8
6 - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	0,0	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
المجموع الفرعي	**461,1**	**453,8**	**430,7**	**393,4**	**374,0**	**249,8**
ثالثا - العدل والقانون الدوليان						
7 - محكمة العدل الدولية	1,3	1,0	1,0	1,1	1,0	0,9
8 - الشؤون القانونية	2,0	1,8	2,3	8,7	2,8	4,1
المجموع الفرعي	**3,3**	**2,7**	**3,3**	**9,8**	**3,9**	**5,0**
رابعا - التعاون الدولي لأغراض التنمية						
9 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	5,6	4,4	4,8	5,4	6,2	2,6
10 - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســـاحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
11 - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	0,0	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0
12 - التجارة والتنمية	9,9	10,8	11,5	13,7	14,1	7,8
14 - البيئة	7,4	7,7	8,2	7,4	9,3	5,5
15 - المستوطنات البشرية	2,3	3,1	2,9	2,0	1,9	1,4
16 - المراقبــة الــدوليــة للمخــدرات، ومنع الجريمــة والإرهاب، والعدالة الجنائية	16,3	16,9	15,3	18,6	21,2	9,8
المجموع الفرعي	**41,5**	**43,0**	**42,7**	**47,2**	**52,7**	**27,1**
خامسا - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية						
18 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	11,4	8,2	13,5	10,4	15,8	6,7

	2017	2018	2019	2020	2021	2022 (1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه)
19 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	4,5	3,9	4,7	5,9	6,0	2,5
20 – التنمية الاقتصادية في أوروبا	4,0	3,2	3,6	3,2	3,1	1,7
21 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	9,0	8,1	9,2	8,4	8,4	4,5
22 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	3,1	2,7	3,0	3,3	5,8	3,0
23 – البرنامج العادي للتعاون التقني	0,6	0,3	0,3	0,8	0,9	0,6
المجموع الفرعي	**32,7**	**26,5**	**34,3**	**32,0**	**40,0**	**18,9**
سادسا – حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية						
24 – حقوق الإنسان	9,4	10,7	10,2	12,6	10,3	7,5
27 – المساعدة الإنسانية	14,9	14,8	13,6	16,2	13,2	8,2
المجموع الفرعي	**24,3**	**25,5**	**23,8**	**28,8**	**23,6**	**15,7**
سابعا – الإعلام						
28 – التواصل العالمي	3,5	4,0	4,2	7,2	9,9	4,6
المجموع الفرعي	**3,5**	**4,0**	**4,2**	**7,2**	**9,9**	**4,6**
ثامنا – خدمات الدعم المشتركة						
29 ألف – إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال	43,1	48,9	29,9	31,5	25,7	11,7
29 باء – إدارة الدعم العملياتي	2,6	3,3	12,4	9,3	10,3	8,0
29 جيم – مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	94,3	78,5	134,2	138,4	159,8	85,6
29 هاء – الإدارة، جنيف	19,7	17,4	20,8	20,2	25,1	12,5
29 واو – الإدارة، فيينا	7,6	6,2	6,3	6,0	6,2	3,2
29 زاي – الإدارة، نيروبي	5,8	6,0	5,8	5,6	6,0	3,2
المجموع الفرعي	**173,0**	**160,3**	**209,5**	**211,0**	**233,1**	**124,2**
تاسعا – الرقابة الداخلية						
30 – الرقابة الداخلية	0,6	0,6	0,8	0,6	0,5	0,4
المجموع الفرعي	**0,6**	**0,6**	**0,8**	**0,6**	**0,5**	**0,4**
عاشرا – الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة						
31 – الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المجموع الفرعي	**0,1**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**
حادي عشر – النفقات الرأسمالية						
33 – التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	11,1	7,2	14,4	6,4	14,3	4,8
المجموع الفرعي	**11,1**	**7,2**	**14,4**	**6,4**	**14,3**	**4,8**

	2017	2018	2019	2020	2021	2022 (1 كانون الثاني/ يناير إلى 31 تموز/يوليه)
ثاني عشر – السلامة والأمن						
34 – السلامة والأمن	2,3	0,8	1,0	1,4	1,1	0,4
المجموع الفرعي	**2,3**	**0,8**	**1,0**	**1,4**	**1,1**	**0,4**
المحكمتان	**4,5**	**4,4**	**8,6**	**9,4**	**7,6**	**3,1**
الأنشطة المدرة للدخل	**0,5**	**0,3**	**0,4**	**0,6**	**0,6**	**0,3**
أخرى	**0,0**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,0**
المجموع	**772,3**	**741,8**	**795,7**	**769,0**	**783,9**	**467,3**

19 – مثلت عمليات حفظ السلام في المتوسط نسبة 48 في المائة من مجموع الإنفاق، مع وجود اتجاه تنازلي مع مرور الوقت، تلتها خدمات الدعم المشتركة التي مثلت في المتوسط 26 في المائة من مجموع الإنفاق، مع اتجاه تصاعدي طفيف في السنوات الأخيرة.

20 – ويعزى معظم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة 2017-2021 إلى كيانات مدرجة في المجلد الثاني من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة للأمم المتحدة (بعثات حفظ السلام، ومركز الخدمات العالمي، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وحساب دعم عمليات حفظ السلام)، شكلت في المتوسط 54 في المائة من مجموع الإنفاق. أما الكيانات المدرجة في المجلد الأول فقد شكل إنفاقها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 42 في المائة في المتوسط خلال هذه الفترة. ومثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمحكمتان، في المجموع، حوالي 4 في المائة في المتوسط.

21 – ومول الجزء الأكبر من الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مصادر مقررة شكلت في المتوسط 74 في المائة من مجموع الإنفاق خلال الفترة 2017-2021. إلا أن حصة التمويل المقرر أخذت تتراجع بمرور الوقت لتنخفض إلى نسبة 67 في المائة في عام 2021. وفي المقابل، أخذت حصة المصادر غير المقررة تتزايد بمرور الوقت لتصل إلى نسبة 33 في المائة في عام 2021 (انظر الجدول 3).

الجدول 3

الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب مصدر التمويل، 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022 (1 كانون الثاني/ يناير إلى 31 تموز/يوليه)
مصادر مقرَّرة	594,8	569,3	599,7	565,7	528,9	337,9
مصادر غير مقرَّرة[أ]	177,5	172,5	195,9	203,3	255,0	129,4
المجموع	**772,3**	**741,8**	**795,7**	**769,0**	**783,9**	**467,3**

(أ) تشمل التبرعات والتمويل المقدم لدعم البرامج واسترداد التكاليف.

أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعداتها ومخزونها

22 - تصنف بنود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن فئات في نظام أوموجا بطرق مختلفة بحسب قيمتها والغرض منها. ولأغراض المحاسبة المالية، تصنف هذه البنود باعتبارها أصولا (ترسمل البنود التي تتجاوز قيمتها عتبة معينة في فئة الأصول غير المتداولة ويقيد استهلاكها على مدى عمرها الإنتاجي)، أو مخزونا (يقيد في فئة الأصول المتداولة المحتفظ بها لاستخدامها لاحقا)، أو معدات (تقيد كمصروفات عند استخدامها لأول مرة، على الرغم من أنه يمكن استخدامها لعدة سنوات)، على النحو المبين في الشكل الأول أدناه.

المحاسبة المتعلقة بالأصول والمعدات والمخزون

ملاحظة: بالنسبة لمخزون النشر الاستراتيجي، تعتبر المعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المقررة مخزونا وبالتالي يتم رسملتها.

23 - ولأغراض هذا التحليل، ينظر في البنود المرسملة وغير المرسملة المبينة أعلاه بصورة شاملة ويشار إليها بعبارة "معدات"، نظرا لأن الهدف هو وضع خط أساس للحيازات من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغض النظر عن طريقة معالجتها من حيث الرسملة أو عدم الرسملة.

24 - وبموجب إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2016، يرد في الجدول 4 العمر الإنتاجي المقدر لفئات المعدات ضمن نطاق هذا التحليل، استنادا إلى نهج منسق بشكل معقول على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

الجدول 4

العمر الإنتاجي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

الفئة	*العمر الإنتاجي المقدر (بعدد السنوات)*
المعدات السمعية البصرية	7
معدات الاتصالات وشبكات الاتصالات	7
أصول البنية التحتية – الاتصالات السلكية واللاسلكية	يختلف
معدات تكنولوجيا المعلومات والحواسيب والشبكات والتخزين	4
معدات المستخدمين النهائيين لتكنولوجيا المعلومات	4

25 - وفيما يتعلق بالأصول الثابتة، يحسب الاستهلاك على أساس خط مستقيم (أساس خطي) على مدى العمر الإنتاجي ذي الصلة بفئة الأصول (مبين في الجدول 4). وتجري الأمانة العامة حاليا تقييما للأعمار الإنتاجية لهذه البنود وفقا للملاحظات التي أبداها مجلس مراجعي الحسابات، نظرا لأن العمر الإنتاجي الفعلي غالبا ما يكون أطول، مما يؤدي إلى استمرار استخدام الأصول على الرغم من استهلاكها بالكامل.

26 - ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل القيم الإجمالية للأصول الثابتة والمخزون نسبة مئوية قياسية للتكاليف المرتبطة بها، تضاف تلقائيا في نظام أوموجا، للوصول إلى التكلفة النهائية للبنود. وتمثل هذه التكاليف جميع التكاليف المتحملة لجلب البنود إلى الموقع النهائي للاستخدام، مثل رسوم الشحن والتأمين والاستيراد. وتخضع معدلات التكاليف القياسية المرتبطة بالبنود هذه لاستعراضات منتظمة وتختلف باختلاف المواقع. وأخذ هذه التكاليف في الاعتبار هو أمر في محله عند تقييم التكلفة الواقعية لاستبدال هذه البنود وإدخالها حيز التشغيل. ويكون صافي القيمة الدفترية للأصول هو قيمتها الإجمالية بعد خصم قيمة الاستهلاك؛ وتتأثر هذه القيمة أيضاً بالتحديثات التي يتم إدخالها وباضمحلال القيمة.

27 - وأحد العوامل التي تعوق جزئيا تحليل قيمة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو الاختلاف في مستوى التفاصيل المتاحة في نظامي أوموجا وغاليليو، حيث كان غاليليو هو النظام المستخدم في عمليات حفظ السلام لإدارة الأصول حتى انتقالها إلى نظام أوموجا في عامي 2016 و 2017. وتيسر سجلات المعدات التي تنشأ في نظام أوموجا من خلال العمليات الموحدة للشراء والاستلام والتفتيش إجراء تحليل أوسع نطاقا وأكثر دقة للاتجاهات المتعلقة باقتناء وتشغيل المعدات اللازمة لنجاح عمل المنظمة وبالتصرف فيها. وستتحسن بمرور الوقت نوعية البيانات مع وقف العمل بالمعدات الأقدم، التي سجلت معلوماتها في نظام غاليليو وتم نقلها إلى أوموجا.

28 - ولأغراض قابلية المقارنة وتقديم فكرة أكثر واقعية لتكلفة استبدال جميع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصرف النظر عن معالجتها ماليا في سياق البيانات المالية، عرضت المعدات التي تقل قيمتها عن العتبة المقررة والمعدات غير المسلسلة بناء على نفس الأساس الذي عرضت عليه الأصول الثابتة من حيث إدراج التكاليف المرتبطة بها، استنادا إلى معدلات التكلفة القياسية المرتبطة بالمعدات وتطبيق نفس معايير العمر الإنتاجي.

تحليل الاتجاهات للفترة 2017-2022

29 - يشكل إجراء تحليل رفيع المستوى للاتجاهات المتعلقة بأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعداتها ومخزونها للفترة 2017-2022 الخطوة الأولى في تكوين فهم أوضح لطبيعة ومستوى الاستثمارات التي تقوم بها المنظمة في معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال السلوك والهياكل التنظيمية الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستثمارات. وستساعد هذه المعلومات على توجيه المزيد من التحليل للأنماط الأساسية والعوامل المحركة لها وعلى تحديد خط أساس يمكن من خلاله توقع الاحتياجات في المستقبل أو صياغتها.

30 - ويبين الجدول 5 القيمة الدفترية الإجمالية والصافية لجميع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأصول والمعدات والمخزون) في نهاية كل سنة وفي نهاية تموز/يوليه 2022.

الجدول 5

القيم الإجمالية والصافية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأصول والمعدات والمخزون)

	القيمة الإجمالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	*القيمة الصافية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة: القيمة الصافية/القيمة الإجمالية (بالنسبة المئوية)*
31 كانون الأول/ديسمبر 2017	949,2	333,6	35
31 كانون الأول/ديسمبر 2018	971,6	305,2	31
31 كانون الأول/ديسمبر 2019	929,0	269,6	29
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	912,3	253,4	28
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	902,5	247,6	27
31 تموز/يوليه 2022	886,7	246,2	28

31 - وقد انخفضت كل من القيم الإجمالية والصافية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى نهاية تموز/يوليه 2022. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى عوامل متعددة، مثل تصفية البعثات وحدوث تغييرات في الاستراتيجية التنفيذية، ضمن عوامل أخرى. وفي حين كانت نسبة القيمة الصافية إلى القيمة الإجمالية مستقرة نسبيا على مدى السنوات الأربع الماضية، فقد انخفضت من 35 في المائة في نهاية عام 2017 إلى 28 في المائة بحلول تموز/يوليه 2022، مما يشير إلى تقادم المعدات وانخفاض قيمتها.

32 - وعند تصنيف هذه القيم حسب عمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى، يتبين أن تراجع الاتجاه أمر يشترك فيه كلا النوعين من العمليات، وإن كان الانخفاض أكبر في حالة عمليات حفظ السلام، حيث انخفضت النسبة من 37 في المائة إلى 28 في المائة، في حين لم تنخفض النسبة في العمليات الأخرى إلا من 31 في المائة إلى 27 في المائة، على النحو المبين في الجدول 6.

الجدول 6

القيم الإجمالية والصافية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأصول والمعدات والمخزون)، حسب نوع العملية

	القيمة الإجمالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	*القيمة الصافية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة: القيمة الصافية/القيمة الإجمالية (بالنسبة المئوية)*
العمليات غير المتعلقة بحفظ السلام (بما في ذلك المحكمتان)			
31 كانون الأول/ديسمبر 2017	296,1	93,0	31
31 كانون الأول/ديسمبر 2018	308,1	88,4	29
31 كانون الأول/ديسمبر 2019	315,5	79,4	25
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	328,9	80,5	24
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	351,7	92,5	26
31 تموز/يوليه 2022	359,1	97,0	27
عمليات حفظ السلام			
31 كانون الأول/ديسمبر 2017	652,6	240,6	37

	القيمة الإجمالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	*القيمة الصافية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة: القيمة الصافية/القيمة الإجمالية (بالنسبة المئوية)*
31 كانون الأول/ديسمبر 2018	663,5	216,8	33
31 كانون الأول/ديسمبر 2019	613,5	190,2	31
31 كانون الأول/ديسمبر 2020	583,4	172,9	30
31 كانون الأول/ديسمبر 2021	550,7	155,2	28
31 تموز/يوليه 2022	527,7	149,3	28

33 - ويمكن أن يشير الانخفاض المطرد في النسبة الخاصة بعمليات حفظ السلام إلى أن هذا الاتجاه قد يستمر ما لم يتم تشخيص ومعالجة الأسباب الأساسية. واعتماد المنظمة على قاعدة من المعدات المتقادمة قد لا يعرضها فحسب لمخاطر أكبر تتمثل في وقوع أعطال في النظم، بل قد يخلق أيضا ضغطا باتجاه تزايد الاستثمارات لإعادة قاعدة المعدات إلى مستوى يدعم موثوقية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكفايتها. وفي المقابل، ما برحت النسبة الخاصة بالعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام تتزايد تدريجيا منذ عام 2020. إلا أن ذلك لا يستبعد وجود مناطق ترتفع فيها نسب المعدات القديمة سيتعين تحديدها من خلال تحليل أكثر تفصيلا.

خصائص معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائمة

34 - يقدم الجدول 7 لمحة عامة عن توزيع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة على أساس صافي القيمة الدفترية. وقد جرى اشتقاق هذا التوزيع على أساس الجهة التي تملك هذه المعدات والجهة التي تستخدمها. ولا تتوافق ملكية المعدات بالضرورة مع طريقة الإبلاغ عن قيمها في البيانات المالية. فعلى سبيل المثال، ستظل المعدات الممولة من حساب الدعم لإدارات المقر تعرض ضمن فئة العمليات الأخرى، في حين ستظل المعدات الممولة من الصناديق الاستئمانية لحفظ السلام المدرجة في المجلد الأول من التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة للأمم المتحدة تعرض ضمن فئة بعثة حفظ السلام المعنية. ويرجع ذلك إلى أن المحاسبة على أساس الصناديق، المعمول بها في المنظمة، تسمح بالتقاسم عبر حدود المنظمات وحتى عبر مجلدات التقارير المالية. ويبين الجدول 7 صافي القيم الدفترية على أساس الجهة المالكة للمعدات.

الجدول 7

صافي القيمة الدفترية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخزونها ومعداتها حسب العملية، 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022 (1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه)*
عمليات حفظ السلام	240,6	216,8	190,2	172,9	155,2	149,3
المحكمتان	3,9	2,4	2,8	5,2	4,8	4,3
العمليات الأخرى	89,1	86,0	76,6	75,3	87,7	92,7
المجموع	**333,6**	**305,2**	**269,6**	**253,4**	**247,7**	**246,3**

35 - ويبين الجدول 7 بوضوح أن عمليات حفظ السلام مثلت غالبية المعدات طوال الفترة، تلتها العمليات الأخرى، في حين مثلت المحكمتان جزءا ضئيلا للغاية. إلا أن النسبة التي تعزى إلى عمليات حفظ السلام انخفضت من 72 في المائة في عام 2017 إلى 61 في المائة في نهاية تموز/يوليه 2022، وهو ما يُعزى أساساً إلى التخفيضات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومركز الخدمات العالمي. وفي حين يسهل تحديد التخفيضات الناتجة عن إغلاق بعثات أو تقليصها، فإن التحولات الأخرى قد تتطلب تحليلا أكثر تفصيلا لفهم أساس الاتجاهات. وبالنسبة للمحكمتين، لم تحدث زيادة إلا بشكل هامشي، من 1 إلى 2 في المائة، إلا أن العمليات الأخرى زادت من 27 في المائة في عام 2017 إلى 38 في المائة في نهاية تموز/يوليه 2022.

36 - وبالإضافة إلى ملكية المعدات، صنف تكوين المعدات والقيم الدفترية الصافية المرتبطة بها إلى فئات فرعية أخرى لبيان طبيعة المعدات والوقوف على أي اتجاهات في تغير قيمها خلال الفترة قيد الاستعراض. وترد القيم الدفترية الصافية تحت الفئات العريضة التالية، بما يتسق مع تصنيف أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البيانات المالية.

الجدول 8

صافي القيمة الدفترية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخزونها ومعداتها حسب الفئة، 2017-2022

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022 (1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تموز/يوليه)*
المعدات السمعية البصرية	17,3	14,7	11,9	12,1	14,2	16,3
معدات الاتصالات وشبكات الاتصالات	143,5	132,7	119,8	108,2	102,8	96,1
أصول البنية التحتية - الاتصالات السلكية واللاسلكية	13,8	13,7	11,9	10,0	6,6	5,8
معدات تكنولوجيا المعلومات والحواسيب والشبكات والتخزين	92,4	81,2	75,0	67,3	64,1	65,1
معدات المستخدمين النهائيين لتكنولوجيا المعلومات	66,4	62,9	50,9	55,8	60,0	63,0
المجموع	**333,6**	**305,2**	**269,6**	**253,4**	**247,6**	**246,2**

37 - وفي 31 تموز/يوليه 2022، مثلت معدات الاتصالات وشبكات الاتصالات ما نسبته 39 في المائة من مجموع صافي القيمة الدفترية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخزونها ومعداتها. وضمن هذه الفئة، مثلت معدات الشبكات الثابتة، مثل الهوائيات والأبراج والمعدات الساتلية ومرافق حفظ معدات الاتصالات والمعدات اللاسلكية، نسبة 62 في المائة، تلتها معدات التداول عن طريق الفيديو التي مثلت نسبة 17 في المائة. وبالمقارنة، كانت معدات الشبكات الثابتة تمثل في عام 2017 ما نسبته 77 في المائة من مجموع صافي القيمة الدفترية في حين كانت معدات التداول بالفيديو تمثل نسبة 12 في المائة، مما يدل فيما يبدو على حدوث تحول تدريجي في تكوين المعدات داخل الفئة الواحدة.

38 - وفي 31 تموز/يوليه 2022، مثلت فئة معدات تكنولوجيا المعلومات والحواسيب والشبكات والتخزين 26 في المائة من مجموع صافي القيمة الدفترية لأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومخزونها

ومعداتها. ومثلما هي الحال بالنسبة للفئة السابقة، وإن كان بدرجة أقل، حدث انخفاض تدريجي في نسبة هذه الفئة من المعدات مقارنة بالفئات الأربع الأخرى، من 28 في المائة في عام 2017 إلى 26 في المائة في 31 تموز/يوليه 2022. وتتألف هذه الفئة أساسا من معدات خدمات الشبكات (52 في المائة)، التي تشمل المفاتيح والموجهات ونقاط الاتصال اللاسلكي، تليها خواديم الحواسيب (14 في المائة)، ومعدات أمن الشبكات (8 في المائة)، ومعدات تركيب الشبكات (5 في المائة).

39 - وما برح صافي القيمة الدفترية لمعدات خدمات الشبكات وخواديم الحواسيب، وبدرجة أقل، معدات تركيب الشبكات، يتراجع منذ عام 2017، في حين كانت هناك زيادة طفيفة في معدات أمن الشبكات من عام 2019 إلى عام 2021، تلاها انخفاض، في 31 تموز/يوليه 2022.

40 - وتتكون معدات المستخدمين النهائيين لتكنولوجيا المعلومات من معدات تتمثل في معظمها في الحواسيب الكتيبية. وتتساوى قيم الحواسيب اللوحية والحواسيب المكتبية تقريبا مع بعضها البعض، ولكن تقل قيمها كثيرا عن الحواسيب الكتيبية. ويجري تدريجيا الاستعاضة عن الحواسيب المكتبية بالحواسيب الكتيبية والحواسيب اللوحية. وتشكل الطابعات والشاشات أيضا فئة رئيسية، على غرار الحواسيب المكتبية. وما برح صافي القيمة الدفترية للمعدات في هذه الفئة يتزايد باطراد على مدى السنوات الأربع الماضية.

تقادم معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

41 - يعكس انخفاض صافي القيم الدفترية في جميع فئات المعدات ومجموعات الإدارات على مدى فترة السنوات الخمس على الأرجح آثار عوامل متعددة. ومع أن بعض هذه العوامل قد يشير إلى تطورات مثل تصفية بعثات حفظ السلام وغيرها من التحولات الاستراتيجية الإيجابية نحو عمليات تقل فيها كثافة استخدام المعدات أو تكلفة الحصول على التكنولوجيا، فإن هذه النسبة تشير فيما يبدو إلى أن مجموعة المعدات بدأت تتقادم بشكل متزايد.

42 - ويتبين من استعراض نسب المعدات المستخدمة فعليا التي تجاوزت أو لم تتجاوز أعمارها الإنتاجية المتوقعة على مدى الفترة 2017-2021 أن مستوى المعدات التي يجري استخدامها بعد انتهاء عمرها الإنتاجي ارتفع من 17 في المائة في عام 2017 إلى 30 في المائة في عام 2021. وفي حين يسود هذا الاتجاه في كل من عمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى، فإن الزيادة في مستوى هذه المعدات تتجلى ببروز أكبر خارج عمليات حفظ السلام. وبالمثل، يتبين من دراسة متوسط السنوات الفعلية لاستخدام المعدات على اختلاف فئاتها أن هناك اتجاها صعوديا بالنسبة لمعظم الفئات. ويشير ذلك فيما يبدو إلى أن الأمر لا يقتصر على اعتماد المنظمة على معدات تعمل بشكل متزايد بعد انتهاء عمرها الإنتاجي، بل إنه يجري أيضاً الاحتفاظ بالمعدات لاستخدامها لفترات أطول بعد بلوغها نهاية عمرها الإنتاجي.

43 - ولما كان الاعتماد على قاعدة معدات يتزايد تقادمها يمكن أن يلحق أضرارا فادحة بعمليات المنظمة، فمن المهم للغاية دراسة هذه الاتجاهات بتعمق أكبر لتحديد الأسباب الأساسية، حتى يتسنى تحديد تدابير التخفيف بأسرع ما يمكن لتبديل هذا الاتجاه السلبي.

44 - وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه، يحدد العمر الإنتاجي للمعدات حاليا على أساس إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومع أن هذه القيم يمكن أن تستخدم لتوفير مؤشر مفيد عند دراسة أي تحولات في تقادم المعدات، فإنه من المهم أيضا ملاحظة أن العمر التشغيلي لمعدات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادة ما يكون أطول من العمر الإنتاجي الذي تحدده المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظراً لأن العمر الإنتاجي التشغيلي للمعدات يتأثر بمحيط تشغيلها ويختلف باختلاف المواقع، فليس من الواقعي وضع معايير يمكن تطبيقها بشكل موحد في جميع المواقع.

45 - وبالنسبة لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشمل بعض هذه العوامل المتعلقة بمحيط التشغيل مستويات درجة الحرارة والرطوبة وتذبذب التيار الكهربائي وموثوقيته والأتربة والنقل، وغير ذلك من العوامل. وفي حين تتخذ تدابير للسيطرة على هذه العوامل والتخفيف من أثرها على العمر التشغيلي للمعدات، كما هو الحال في مراكز البيانات، فإنه يتعذر القضاء بصورة تامة على آثارها. وتكون المعدات الموجودة خارج هذه البيئات الخاضعة للسيطرة، لا سيما معدات المستخدمين النهائيين، فإنها أكثر عرضة للتأثر بعوامل محيط التشغيل هذه.

46 - ومن شأن تحديد العمر التشغيلي للمعدات أن يعطي صورة أدق لعمرها، ويقتضي القيام به إجراء تحليل أكثر تفصيلا للعوامل المتصلة بمحيط التشغيل المبينة أعلاه وتأثيرها على عمر مختلف أنواع المعدات على مستوى الموقع. ورغم أنه وضعت جداول للاستهلاك التشغيلي لمجموعات من المعدات، فإن هذه الجداول لا تشمل العوامل التي يختص بها كل موقع.

47 - ويقتضي وضع خطة عالمية لاستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توافر تحليل مفصل لحالة المعدات في كل كيان، تراعى فيه عوامل من قبيل توافر الدعم للمعدات المستخدمة والتحديثات التكنولوجية، وكذلك معايير الأمم المتحدة العالمية. وسيتعين عندئذ تحليل تمويل عمليات الاستبدال تلك بالرجوع إلى فارق التمويل، إن وجد، في ميزانية الكيان المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك وبإيجاز، في حين يتضمن هذا التحليل معلومات قيمة ومثيرة للاهتمام، فإنه غير حاسم فيما يتعلق بمدى إلحاح الحاجة، أو الحاجة إلى، توفير تمويل إضافي يتجاوز التمويل الذي يجري إدراجه حاليا في الميزانية بصورة متكررة أو دورية. ومع ذلك، فإن الاستهلاك المرتفع لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمديد استخدامها لفترات تتجاوز عمرها الإنتاجي يشيران إلى ضرورة إجراء استعراض مفصل للاحتياجات من المعدات وخطط استبدالها.

تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

48 - تغطي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طائفةً واسعة من البرامجيات، تتراوح من البرامجيات التي لا يمكن أن تعمل الحواسيب بدونها إلى البرامجيات اللازمة لأغراض تصريف الأعمال. والأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن معظم المنظمات، لديها حافظة واسعة من التطبيقات المتعلقة بتصريف الأعمال تشمل برامجيات متاحة في السوق وأخرى مخصصة و/أو مطورة داخلياً. ولا يفي سوى عدد قليل من هذه التطبيقات بمعيار تسجيلها وتتبعها في نظم المنظمة بوصفها أصولا غير ملموسة. ويبين استعراض أولي لهذه المعلومات أنها لن تكون مفيدة جدا في تحديد الاحتياجات الاستثمارية لتعزيز هذه التطبيقات أو استبدالها. ومع أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حدد نظاما لتتبع التطبيقات، فإن بعض المعلومات ليست إلزامية، ومن ثم تكون البيانات المتضمنة في هذا النظام غير قوية بما يكفي للخلوص إلى استنتاجات بشأن تكلفة هذه النظم أو الاستثمارات التي سيلزم توفيرها لصيانتها أو استبدالها.

49 - وتتطلب عملية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحص النظم الجديدة والموافقة عليها قبل اتخاذ قرارات استثمارية. ولذلك ينبغي عند تقديم مقترحات بشأن استخدام نظم جديدة أو استبدال نظم قائمة

الاسترشاد بالموافقات التي تمت من خلال عملية الحوكمة الحالية. ولا تتوافر حاليا قائمة بالمقترحات التي تمت الموافقة عليها في هذا الخصوص. وسيتم تقديمها في المقترحات المقبلة المتعلقة بالاستثمارات الرأسمالية عندما تصبح متاحة.

50 - وتتولى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات حالياً المسؤولية عن طائفة واسعة من التطبيقات التي تدعم عقد المؤتمرات وإدارة المناسبات، وغير ذلك من جوانب عملها. وتجري الإدارة حاليا تقييما لبنيان هذه التطبيقات وخاصياتها الوظيفية من أجل تحسين العمليات التي تدعمها. وليس من الواضح بعد ما إذا كانت هذه النظم ستحتاج إلى أي تمويل إضافي يتجاوز التمويل المدرج بالفعل في الميزانية.

51 - وسيخضع أيضاً التمويل المخصص لتعزيز أو استبدال النظم المركزية مثل اسم النطاق المخصص un.org، وإنسبيرا (Inspira)، وأوموجا، وآي نيد (iNeed)، وآي سيك (iSeek)، والبريد الإلكتروني، وغيرها من النظم، لعملية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل تقديم مقترحات من هذا القبيل للحصول على تمويل إضافي.

ثالثا - تعزيز الحماية السيبرانية على الصعيد العالمي في الأمانة العامة

52 - على نحو ما ذُكر في قرار الجمعية العامة 27/73 بشأن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وقرارها 266/73 بشأن الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، برز الأمن السيبراني في عالم اليوم الرقمي كمسألة ذات أهمية حاسمة.

53 - وقد أدى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول الممكّنة سيبرانياً إلى زيادة لا سابق لها في المخاطر والتهديدات المتعلقة بالأمن السيبراني، الآخذة في التزايد من حيث درجة تعقيدها وما تنطوي عليه من إمكانات التعطيل، بما في ذلك ما يتجاوز نطاق مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل ما يتصل بحماية المصالح المالية والقانونية للمنظمات والمصالح المرتبطة بسمعتها.

54 - وفي هذا السياق، أشارت وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2021 (JIU/REP/2021/3)، إلى أن زيادة إمكانات التعطيل لخريطة مخاطر الأمن السيبراني تستدعي بذل جهود مركزة وأن الأمين العام ينبغي أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الثامنة والسبعين، يستكشف فرص التقارب بين الأمن المادي والأمن السيبراني لضمان توفير حماية شاملة للموظفين والأصول، ويبين التدابير اللازمة لتعزيز الهياكل تبعاً لذلك.

55 - وتناولت اللجنة الاستشارية أيضا مسألة الأمن السيبراني خلال استعراضها للميزانية البرنامجية لعام 2022. فقد أعادت اللجنة، في الفقرة ثامنا-63 من تقريرها (A/76/7)، تأكيد أن الاستراتيجية المقبلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تولي اهتماماً متزايداً لأمن المعلومات وأن تتضمن خطة عمل شاملة تحدد المبادرات الجارية والمقبلة والمتوقع منها من حيث الفوائد والمخاطر والتكاليف، مع وضع أهداف محددة زمنياً ومعايير مرجعية وآليات امتثال واضحة. وأوصت اللجنة أيضا بأن يقدم الأمين العام آخر ما يستجد من المعلومات عن تنفيذ التدابير الجارية والمقررة في مجال الأمن السيبراني، علاوةً على معلومات عن فعاليتها في منع الهجمات الإلكترونية والتصدي لها، وذلك في سياق مشروع الميزانية المقبل. وقد أيدت الجمعية العامة توصيات اللجنة.

56 - ويحدد تقرير وحدة التفتيش المشـتركة صـراحةً المجالات الأربعة التالية لتعزيز القدرات في مجال الحماية السيبرانية:

(أ) البناء على التقارب بين نُظم الأمن المادي والأمن السيبراني؛

(ب) تحقيق الاستفادة المثلى من تخصيص الموارد للأمن السيبراني؛

(ج) توسيع نطاق الخبرات الداخلية؛

(د) الاستثمار في تكنولوجيا الأمن السيبراني.

57 - واسـتجابةً لطلب الجمعية العامة، أجرى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات ومكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية تقييما لتحديد مدى الاحتياجات لتغطية نطاق العمل الموسَّـع والتغطية المتسـعة النطاق اللازمين لحماية الأمانة العامة العالمية من خريطة المخاطر الواسعة النطاق على الأمن السيبراني.

58 - وانطلقت عملية التقييم من تحديد نطاق برنامج الأمن السـيبراني الحالي على صـعيد الأمانة العامة ككل فيما يتعلق بالمجالات الأربعة المبيَّنة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وشمل التقييم إجراء استعراض آخر يتعلق بوضـع المعايير المرجعية لأفضـل الممارسـات السـائدة في هذا المجال، بما أن خريطة المخاطر على الأمن السـيبراني التي تعترض المنظمة لا تختلف من حيث درجة تعقيدها أو نطاقها عما تواجهه سـائر المؤسسات العالمية في القطاعين العام والخاص.

59 - ونظر التقييم أيضـا في تزايد اسـتخدام أسـاليب العمل الجديدة المعتمِدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والطرائق الجديدة لخدمة المؤتمرات والاجتماعات في أعقاب جائحة كوفيد-19، الذي أدى، بدوره، إلى توسـيع وتعميق نطاق الاعتماد على المجموعة الأسـاسـية من عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعقيد تنفيذها لدعم الخدمات الجديدة.

60 - ويقدم هذا التقرير موجزاً لنتائج التقييم المذكور، مع مقترحات ذات صـلة صـاغها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات للتعجيل بالشروع في تعزيز قدرات المنظمة لحماية الفضـاء السـيبراني على الصـعيد العالمي، وفق ما طلبته الجمعية العامة.

61 - وقد أبرز التقييم، بما في ذلك وضع المعايير المرجعية، ما يلي من الثغرات الرئيسية والجوانب التي لا ترقى إلى المستوى الأمثل والتي يتعين معالجتها:

(أ) لا يحدد إطار سـياسـات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات مصـفوفة واضـحة للأدوار والسلطة المتعلقة بالأمن السيبراني الموزعة على نطاق النموذج الموحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) لا يحدد إطار سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات الصـلاحية اللازمة للتدقيق في خطوط الأساس المتعلقة بتشكيلات التكنولوجيات والمنصات وإجراءات تشغيلها؛

(ج) هناك حاجة إلى مهارات جديدة لتحقيق أمن سـيبراني فعال، ولا سـيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتطورة (تقييم جوانب الضعف، والاستجابة الآلية، وما إلى ذلك)؛

(د) هناك قدرات داخلية محدودة في مجال تصـميم الحلول وهندسـتها في المجالات التي يتجاوز مداها نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليدية، مثل نُظم المرافق والأمن والمؤتمرات؛

(هـ) هناك قدرات تكنولوجية وأدوات وبرمجيات محدودة يمكن من خلالها ضمان استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال بسرعة.

62 - وتشير هذه العوامل والتهديدات المتزايدة إلى ضرورة إجراء تحول شامل في إطار سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات الموحدة، ولا سيما بتنفيذ ما يلي:

(أ) توسيع نطاق العمل المتعلق بالأمن السيبراني (مسارات عمل إضافية)؛

(ب) توسيع نطاق التغطية (قدرات إضافية على نطاق المنظمة ككل)؛

(ج) تعميم المزيد من تكنولوجيات الأمن السيبراني.

63 - وأبرز التقييم، بما في ذلك عملية وضع المعايير المرجعية الموصوفة أعلاه، الحاجة الملحة لدى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إعادة هيكلة برنامج عمله المتعلق بالأمن السيبراني، إلى جانب إعادة تنظيم تقسيم العمل على نطاق الأمانة العامة العالمية. ويلزم إعادة التنظيم من أجل إتاحة تقديم خدمات فعالة لجميع مسارات العمل التي يُنظَّم في إطارها الأمن السيبراني الحديث.

64 - وكما اتضح من عملية وضع المعايير المرجعية، فإن برنامج العمل الحديث المتعلق بالأمن السيبراني عادة ما يكون منظماً على نطاق مجالات العمل الرئيسية الأربعة التالية، مع اختلاف مجموعات الواجبات والمهارات فيما يتعلق سواء بالتخصص أو بالفصل لغرض إعمال الضوابط الداخلية:

(أ) **الحوكمة:** يتعين على مسار العمل هذا تحديث إطار الأمن السيبراني العالمي للأمانة العامة، بما يشمل مواصلة وضع سياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ما يرتبط بذلك من إجراءات وبروتوكولات التشغيل اللازمة للتصدي لخريطة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني المتسمة بتعقيدها الموسع والمتغير. وسيحدد هذا الإطار المنقح ملامح العمل والمسؤوليات المتعلقة بالأمن السيبراني على نطاق الأمانة العامة لضمان الامتثال وإجراء تقسيم واضح للعمل بين الأدوار التي يؤديها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي من جهة والأعمال التنفيذية التي تؤديها الوحدات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمواءمة مع إطار السياسات الذي وضعه المكتب من جهة أخرى. ويتعين أن يتولى المكتب قيادة مسار العمل هذا وفقا لسلطته المركزية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة؛

(ب) **الوقاية:** سيركز مسار العمل هذا على إجراء عملية منح منهجية للأنشطة المضطلع بها على نطاق مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك للحد من المخاطر المحتملة على الأمن السيبراني، بما في ذلك إدارة الترقيعات وجوانب الضعف؛ وإجراء تقييمات لجوانب الضعف؛ وإصدار التحذيرات الأمنية وتتبع حالة الامتثال؛ وتحديد خطوط أساس أمنية؛ وتقسيم الشبكات؛ وإدارة مسائل الهوية والوصول؛ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والقدرة على الصمود (استمرارية تصريف الأعمال)؛ والحماية من البرامجيات الخبيثة؛ وحماية البيانات والخصوصية؛ ومنع فقدان البيانات؛ وأمن التطبيقات. ويحتاج هذا المجال إلى المزيد من القدرات المتخصصة في المكتب؛

(ج) **الكشف:** سيغطي مسار العمل هذا الممارسات والأنشطة التي ينصب التركيز فيها على تشخيص الكشف المحتمل والمناسب التوقيت عن المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، بما في ذلك هندسة الكشف بالوسائل الفائقة الحداثة عن التهديدات؛ وتقييم حالة أمن التطبيقات المستخدمة للمخاطر المتعلقة

بالأمن السيبراني؛ واستخدام الأدوات الاستباقية في مكافحة التهديدات؛ والرصد الأمني المتكامل؛ والاستخبارات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية؛ وبروتوكولات التشغيل المتعلقة بحماية السمعة؛ والتقييمات والضوابط المتعلقة بالتطبيقات والحوسبة السحابية. وسيكون مسار العمل والفريق هذا المجال الذي يقدم تقييمات شاملة للأمن السيبراني (تمارين الفريق الخصم)، عند الاقتضاء. وسيحتاج هذا المجال إلى تعزيز كبير للقدرات في المكتب؛

(د) **الاستجابة والخدمات التشغيلية المرتبطة بها:** يتناول مسار العمل هذا الأنشطة التشغيلية التي يتعين تنفيذها حيثما كُشف عن حوادث الأمن السيبراني، بما في ذلك الإبلاغ عنها في حينها مع الإشارة إلى مدى جسامتها، وذلك للتصدي لها فوراً بطريقة منسقة من أجل الحد من الأضرار وتقصير المدة اللازمة لاستعادة القدرة على العمل. ويحتاج هذا المجال إلى تعزيز لقدرات مختارة على نطاق الأمانة العامة.

65 - وكما ذُكر أعلاه، فإن تعزيز قدرات مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل النطاق الموسع لبرنامج العمل المتعلق بالأمن السيبراني سيتطلب أيضا توسيع نطاق تلك التغطية في جميع المكاتب الثابتة للأمانة العامة. وسيتطلب تعزيز حماية الأمن السيبراني للأمانة العامة العالمية ثلاثة تدابير تعزيزية تكميلية هي: (أ) وظائف إضافية لزيادة القدرات الداخلية لتشمل نطاق العمل الموسع والتقليل إلى أدنى حد من الاعتماد على المتعاقدين الخارجيين الذين تنطوي خدماتهم على تكلفة أكبر؛ و (ب) توزيع القدرات المتزايدة من الموظفين على مراكز العمل لتشمل نطاق التغطية الموسع؛ و (ج) زيادة القدرات التكنولوجية للمنظمة.

66 - وتضم دائرة الأمن السيبراني التابعة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حالياً، 14 موظفا و 16 متعاقدا يغطون النطاق المحدود لمسارات العمل الحالية على الصعيد العالمي. ويتألف عدد الموظفين هؤلاء من 11 موظفا في نيويورك و 3 موظفين لنيروبي وبانكوك وجنيف. أما توزيع المتعاقدين فيشمل سبعة في نيويورك وثمانية في فالنسيا ومتعاقد واحد في بريندیزي.

67 - وسيتطلب نطاق العمل الموسع والتغطية الموسعة لمواقع الأمانة العامة 12 وظيفة جديدة (1 ف-5 و 5 ف-4 و 4 ف-3 و 2 ف-2) و 6 وظائف جديدة فئة من المساعدة المؤقتة العامة (3 ف-2 و 3 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية))، توجد كلها في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن بين الوظائف الثابتة والمؤقتة البالغ عددها 18 وظيفة، سوف تُستخدم 11 وظيفة لإنشاء قدرات جديدة لملاك موظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أديس أبابا وبيروت وسانتياغو وفيينا وفالنسيا وبريندیزي، فيما ستضيف 7 وظائف قدرات ملاك موظفين في نيويورك وجنيف ونيروبي، استنادا إلى الموارد التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة لهذه المواقع. وفيما يتعلق بالمهام، سيجري ندب 11 وظيفة ثابتة وثلاث وظائف مؤقتة لتعزيز نطاق العمل المتعلق بمسار أعمال الوقاية، والذي يشمل إدارة جوانب الضعف على الصعيد العالمي، وتقييم التهديدات، وما يتصل بذلك من رصد لدعم الوحدات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيجري ندب وظيفة واحدة ثابتة وثلاث وظائف مؤقتة لتعزيز قدرات مسارات الأعمال المتعلقة بالكشف عن الحوادث والتصدي لها. ويُقترح أن تكون ثلاث وظائف في نيويورك، ووظيفتان في فالنسيا، ووظيفة واحدة في بريندیزي، بهدف زيادة القدرات الحالية لإدارة جوانب الضعف وإدارة التهديدات والحوادث، وظائف مؤقتة من فئة المساعدة المؤقتة العامة في البداية لإتاحة متسع من الوقت لتقييم مدى فعالية هذا التوزيع للقدرات.

68 - وترد في الجدول 9 معلومات مفصلة عن المواصفات الوظيفية للوظائف الجديدة الـ 18 الثابتة والمؤقتة من فئة المساعدة المؤقتة العامة، حسب الفئة والرتبة ومركز العمل المنتَدب إليه.

الجدول 9

المواصفات الوظيفية، حسب الفئة والرتبة ومركز العمل

مركز العمل	*وظيفة ثابتة/مساعدة مؤقتة عامة*	*الرتبة*	*المواصفات الوظيفية للوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة الجديدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة، حسب المكتب*
نيويورك	وظيفة ثابتة	ف-5	تقسيم مسارات العمل المتعلق بالأمن السيبراني لدى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مهام الحماية والكشف) لتعزيز القدرات والضوابط الداخلية بالفصل بين الصلاحيات
أديس أبابا	وظيفة ثابتة	ف-4	وظائف جديدة لمنسقين لشؤون الأمن السيبراني تابعين لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التركيز على مسار العمل المتعلق بالوقاية السيبرانية، تقع في أديس أبابا وبيروت وسانتياغو وفيينا، حيث إن المكاتب الأخرى الثابتة لديها منسقين أصلاً
بيروت	وظيفة ثابتة	ف-4	
سانتياغو	وظيفة ثابتة	ف-4	
فيينا	وظيفة ثابتة	ف-4	
فالنسيا	وظيفة ثابتة	ف-4	دعم العمليات المتعلقة بتكنولوجيا إدارة التهديدات والحوادث على الصعيد العالمي
بريندیزي	وظيفة ثابتة	ف-3	تعزيز القدرات في مجال إدارة مكامن الضعف
جنيف	وظيفة ثابتة	ف-3	تعزيز القدرات في جنيف، بالنظر إلى حجم كيانات الأمم المتحدة الموجودة هناك، ولتغطية بون، ألمانيا
نيروبي	وظيفة ثابتة	ف-3	تعزيز القدرات في نيروبي، بالنظر إلى حجم كيانات الأمم المتحدة الموجودة هناك
فالنسيا	وظيفة ثابتة	ف-3	دعم برنامج المرونة التشغيلية للأمانة العامة العالمية
فالنسيا	وظيفة ثابتة	ف-2	توفير الدعم لهيكل وتصميم النظام الأمني التقني الخاص بالمبادرات الرئيسية
نيويورك	وظيفة ثابتة	ف-2	تعزيز دعم هيكل وتصميم النظام الأمني المقدم للمشاريع
نيويورك	م م ع	ف-2	زيادة القدرات المتعلقة بمهمة إدارة التهديدات والحوادث في نيويورك
نيويورك	م م ع	ف-2	تعزيز القدرات المتعلقة بإدارة جوانب الضعف في نيويورك وبريندیزي
نيويورك	م م ع	ف-2	
بريندیزي	م م ع	خ ع (ر ر)	
فالنسيا	م م ع	خ ع (ر ر)	زيادة القدرات المتعلقة بإدارة التهديدات والحوادث في فالنسيا
فالنسيا	م م ع	خ ع (ر ر)	

المختصرات: خ ع (ر ر) = الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م م ع = المساعدة المؤقتة العامة.

69 - وكما سبق ذكره، فقد أبرز أيضا التقييم وعملية وضع المعايير المرجعية الحاجة إلى المزيد من التكنولوجيا اللازمة لدعم برنامج الأمن السيبراني في الأمانة العامة. وعلى وجه التحديد، ستشمل خطة الفترة 2023-2028، المتزامنة مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيزَ القدرات الحالية ببرامجيات إضافية، بما يشمل زيادة التراخيص المتعلقة بمهام الأمن، والأدوات المتخصصة لزيادة القدرة على كشف التهديدات السيبرانية والوقاية منها وإخضاعها لعلم الأدلة الجنائية، مثل ما يلي:

- إجراء عملية مسح للثغرات الأمنية وأمن التطبيقات
- إدارة مسائل الهوية والوصول في النُظم القائمة على الحوسبة السحابية وتلك المستضافة في أماكن العمل
- استخدام الأدوات الاستباقية وأدوات علم الأدلة الجنائية في مكافحة التهديدات
- استخدام القدرات الآلية لتقييم رموز التصميم وخطوط الأساس المتعلقة بتشكيلات النُظم
- استخدام أدوات تقنية، متخصصة، شاملة لإيجاد تقارب على نطاق جميع النظم بما يتجاوز التفاصيل المحددة لتكنولوجيا المعلومات (مسائل الأمن والبناء وتقنيات التداول بالفيديو، وما إلى ذلك)
- استخدام تكنولوجيا الأدلة الجنائية على مستوى المؤسسات، بما في ذلك الاستضافة القائمة على الحوسبة السحابية

70 - وسيجري في عام 2023 تحديد البنية التكنولوجية بدقة وحافظة برنامج الأمن السيبراني التي تغطي الفترة 2024-2028 وذلك بعد إجراء تقييم شامل لحالة تحديد الأدوات التكنولوجية المناسبة وخرائط الطريق استناداً إلى الاحتياجات على نطاق مختلف الخيارات التجارية المتعلقة بتكنولوجيا الأمن السيبراني، والتي ستشمل مراعاة الاعتبارات الملاءمة والقابلية للتشغيل التبادلي. وستعالَج هذه المسائل بطريقة كلية وبمزيد من التفصيل بوضع خريطة طريق للتنفيذ في تقرير يُقترح تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. ومن شأن هذا التقرير الشامل عن إدخال تحديثات على مستوى جميع مراكز العمل للقدرات المتعلقة بالأمن السيبراني، إلحاقا بالمخطط الوارد في هذا التقرير الأولي، أن يبيّن خرائط الطريق الخاصة بالتكنولوجيا، والأنشطة الوظيفية لمختلف عناصر الموارد بحسب مجال مسارات العمل والوحدة ومركز العمل، بما في ذلك الموارد المتاحة أصلاً، وربط تلك الخطة بالميزانيات القائمة على نطاق جميع مصادر التمويل، وتحديد تنسيق وتقسيم العمل عبر وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر وتجنب الازدواجية، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. وسيقيم التقرير أيضا الصلة بين خريطة طريق تكنولوجيا الأمن السيبراني والخطط الاستثمارية ذات الصلة مع بقية استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخريطة الطريق المتعلقة بالتكنولوجيا.

71 - ولتعزيز قدرات الأمانة العامة في مجال الحماية السيبرانية بسرعة وعلى نحو استباقي في مواجهة التهديدات المتزايدة، ستحتاج الأمانة إلى التعجيل بتكليف شركة متخصصة، خلال عام 2023، بإجراء تقييم يرمي إلى مساعدة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إنجاز وضع خريطة طريق شاملة عن القدرات في مجال الأمن السيبراني وخطة لإعادة التنظيم للفترة 2024-2028 في الأمانة العامة. وسيسهم ذلك أيضا في تيسير وضع الصيغة النهائية لتقييم حافظة الحلول التكنولوجية المتعلقة بالأمن السيبراني، بما في ذلك خيارات البرامجيات الحاسوبية المناسبة لهيكل الأمانة العامة واحتياجاتها المتغيرة في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه، يُقترح الأمين العام تخصيص مبلغ إضافي قدره 000 400 دولار للخدمات التعاقدية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2023.

72 - وستوفر تراخيص نظام مايكروسوفت Microsoft 365 Enterprise E5 Security المتعلق بأمن النظم في المؤسسات، حماية شاملة ومتسقة عالميا لأجهزة حواسيب المستخدمين، بما في ذلك، من جملة أمور أخرى، ما يتعلق بتصفية حركة البريد الإلكتروني وقنوات الوصول إلى الإنترنت، والحماية من البرامجيات الخبيثة. وعُممت عناصر من هذه الأدوات للمرة الأولى في عام 2021 على عدد محدود من المستخدمين، فيما تتواصل عملية التعميم على الصعيد العالمي لمجموعة شاملة من تلك الأدوات في حدود الموارد الحالية من خلال تأخير نفقات أخرى، في ضوء الحاجة الملحة إلى تحسين الحماية السيبرانية. أما فيما يتعلق بعام 2023، فستصل الاحتياجات من الموارد اللازمة لتراخيص نظام Microsoft E5 Security إلى مبلغ تراكمي قدره 000 700 4 دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك حاجة إلى موارد بمقدار 000 800 دولار لتعميم برامجيات وأدوات جديدة لإدارة جوانب الضعف.

73 - وإذا ما أُنشئت القدرات الإضافية من الموظفين المقترحة في هذا التقرير، فإن المجموعة الحالية المؤلَّفة من 16 متعاقدا من مقدمي خدمات الدعم في مجال الأمن السيبراني يمكن أن تظل عند المستوى الحالي الممولّ تحت بند مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أن يعاد توجيهها تدريجياً لتقديم الدعم في المجالات التالية: (أ) تطبيق التكنولوجيا المتخصصة، وتعميم استخدام الأدوات، وإتاحة متسع من الوقت للقدرات الداخلية لتنمية كفاءاتها فيما يتعلق بهذه الأدوات الجديدة أثناء مرحلة بدء التشغيل والمراحل الأولية للاستخدام؛ و (ب) تقديم خدمات مخصوصة بالنسبة للقدرات التي لا تستدعي قدرات دائمة.

74 - وبالنظر إلى الطابع التدريجي لبدء تشغيل التكنولوجيات الجديدة، يُقترح أيضا إنشاء الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة الـ 18 على مرحلتين، في عامَي 2023 و 2024، رهنا بمعدل شغور بنسبة 50 في المائة وفقاً للممارسة المتبعة في الوظائف الثابتة والمؤقتة الجديدة. ففي المرحلة الأولى، يُقترح إنشاء أربع وظائف ثابتة (ف-4) في أديس أبابا وبيروت وسانتياغو وفيينا، لإضافة قدرات جديدة في تلك المواقع لدعمها محلياً، وست وظائف مؤقتة في إطار المساعدة المؤقتة العامة (ثلاث وظائف من الرتبة ف-2 في نيويورك، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) في فالنسيا، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) في بريندیزي)، وذلك لزيادة القدرات الحالية. وسيُقترح أن تُدرج الوظائف الثابتة الثماني المتبقية في ميزانية عام 2024.

الجدول 10

تقدير أولي للموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	المقدرة لعام 2023	*المقدرة لعام 2024*[1]
الوظائف	398,5	1 429,1
تكاليف الموظفين الأخرى	364,2	618,9
الخبراء الاستشاريون	-	-

	المقدرة لعام 2023	المقدرة لعام 2024[أ]
سفر الموظفين	–	–
الخدمات التعاقدية	400,0	400,0
مصروفات التشغيل العامة	5 500,0	5 500,0
اللوازم والمواد	–	–
الأثاث والمعدات	–	–
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	**6 662,7**	**7 948,0**

(أ) الموارد المقدرة لعام 2024 مضافة للعلم لا غير.

75 - ويقدم المرفق الأول لمحة عامة عن الثغرات في برنامج الأمن السيبراني الحالي في المنظمة، مع الإشارة إلى الكيفية التي ستغطي بها القدرات الموسعة الفجوات في الفترة من عام 2023 إلى عام 2028، على النحو المبين في هذا التقرير.

رابعا - السلامة والأمن

76 - في سياق استعراض الموارد المقترحة للباب 33 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، أيدت الجمعية العامة توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة حادي عشر-27 من تقريرها (A/76/7) بأن يقدم الأمين العام معلومات مفصلة عن نطاق التحديثات والتحسينات المطلوبة، إلى جانب الآثار المترتبة على التكاليف، في مشروع الميزانية المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة[1] بأن إدارة شؤون السلامة والأمن تجري استعراضا لنظم الأمن المادي في مواقع المقر لتقديم لمحة عامة عن الحالة، وعن نطاق التحديثات والتحسينات التي يتعين تنفيذها في الفترة من عام 2023 إلى عام 2028. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نتائج الاستعراض ستُبلَّغ إلى الدول الأعضاء في سياق مقترح ميزانية عام 2023.

77 - وأجرت إدارة شؤون السلامة والأمن مع مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية، في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2022، تقييما للاحتياجات الاستثمارية اللازمة لتحديث القدرات المتعلقة بخدمات السلامة والأمن على نطاق جميع مراكز العمل الثمانية التي بها مقار في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2022. وفيما يتعلق بنطاق تلك الاحتياجات، انصب التركيز في التقييم على المجالات الرئيسية الأربعة التالية التي عادة ما تتطلب استثمارات، حيث يمثل المجالان الأولان الجزء الأكبر من الاحتياجات:

(أ) البنية التحتية للأمن المادي (بما في ذلك المعدات)؛

(ب) النظم الأمنية؛

(ج) العمليات الأمنية؛

(د) الاستشارات التقنية لضمان الجودة الخارجية.

(1) انظر A/76/7، الفقرة ثاني عشر-28.

78 - والعوامل التالية هي المولِّدة للحاجة الملحة إلى الاستثمار في تحديث عالمي للقدرات في مجالَي السلامة والأمن على نطاق جميع مواقع المقار التابعة للأمانة العامة:

(أ) خريطة المخاطر الأمنية المتغيرة، مع توسُّع نطاق درجة التعقيد التقني للمخاطر؛

(ب) ضرورة أن تتخطى القدرات في مجالَي السلامة والأمن المنطقة المحيطة والأمن المادي لتصبح أدوات متكاملة للتصدي لخريطة المخاطر المتغيرة وذلك بتحقيق تقارب منهجي بينها للتوصل إلى قدرات وقائية، استباقية ومرنة؛

(ج) يتطلب النظام المعياري لمراقبة الدخول، الذي بدأ العمل به في عام 2011، إدخال تحديثات على البنية التحتية الأساسية على نطاق جميع مراكز العمل؛

(د) يلزم زيادة التوحيد المعياري لحماية المنطقة المحيطة، والمراقبة المتكاملة للدخول مع التحري والكشف والرصد.

79 - وأكد التقييم أهمية التخطيط المتكامل للاستثمارات في التحديثات والاستبدالات لخدمات السلامة والأمن كما يلي:

(أ) يلزم إجراء تقييم كل للأخطار التي تهدد السلامة والأمن، وأما عمليات تحديث واستبدال معدات ونُظم خدمات السلامة والأمن فينبغي ألا يحركها انتهاء دورات عمرها؛

(ب) تمثل الأدوات المنهجية المتكاملة خاصية رئيسية من خاصيات القدرات الحديثة في مجال السلامة والأمن، كدمج نظم الدخول المزودة بتقنية التسجيل بالفيديو المعزَّز التصوير لإجراء تحليلات الكشف والتحري والرصد، مع روابط على نطاق أجهزة الإنذار والحواجز ونُظم بوابات المراقبة؛

(ج) يجب أن يواكب تطور نظام مراقبة الدخول التكنولوجيا الحديثة لدمج أدوات الكشف والتحري والرصد. وعليه، يجب أن يشمل اقتراح التحديث العالمي إدماج نظام مراقبة الدخول ونظام تحديد الهوية في جميع المكاتب من أجل وضع نظام متكامل على نطاق الأمانة العامة؛

(د) يجب أن تتبع خطط التحديث جدولا زمنيا للتنفيذ على مراحل من أجل التقليل إلى أدنى حد من تعطل العمليات، وتقديم الدروس المستفادة لاستخدامها في الجولات اللاحقة، وتحسين الفعالية من حيث التكلفة؛

(هـ) يلزم إجراء تخطيط تقني كلي مع كل خدمة محلية من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث إن النظم الفرعية والأجهزة في كل مكتب قد تحتاج إلى خطط مختلفة للتحديث والرتيب التسلسلي لضمان أن تكون قابلية التشغيل التبادلي مستدامة على المدى الطويل؛

(و) أدت محدودية القدرات في مجال إدارة المشاريع المتعلقة بالسلامة والأمن في جميع مراكز العمل إلى عدم اتساق أعمال الصيانة ومحدودية القدرة على التحديث؛

(ز) سوف تحتاج إدارة شؤون السلامة والأمن إلى تعيين فريق متخصص لإعداد خطة التحديث العالمية خلال عام 2023، وتدقيق خرائط الطريق (الامتثال والتوحيد المعياري والجدول الزمني)، وكذلك لضمان إعمال الرقابة خلال مرحلة التنفيذ.

80 - وأكد التقييم الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن لما مجموعه 606 مشاريع (جُمعت في مجموعة من 163 مشروعا) لمتطلبات التحديث المتعلقة بالسلامة والأمن عبر مواقع المقار الثمانية لتنفيذها خلال الفترة 2024-2034، بما في ذلك التعجيل بالشروع في إجراء بعض التحديثات المقرر تنفيذها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2023. ويبلغ مجموع التقديرات الأولية للاحتياجات، للعلم، 600 385 94 دولار على مدى فترة الـ 11 عاماً، قبل استخدام عوامل التسوية، مثل التكاليف الناتجة عن ارتفاع الأسعار، أو التضخم، أو الحالات الطارئة، أو الاحتياجات المتعلقة بالصيانة.

81 - وقد تم تجميع سلسلة المشاريع الـ 163 في إطار المجالات التشغيلية الأربعة التي تُستخدم تاريخياً في تصنيف هذه العمليات، على النحو الموضح في الفقرة 77 من هذا التقرير، في مصفوفة تكامل تحدد التبعيات المتبادلة والتسلسل السنوي للتنفيذ خلال الجدول الزمني المحدد في 11 سنة.

82 - ويرد أدناه موجز للتحديثات التي يتطلبها مركز العمل وحسب فئة نوع الاستثمار.

(أ) **اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:** يغطي التقدير الأولي البالغ 300 667 8 دولار ما مجموعه 10 سلاسل مشاريع خلال الفترة 2024-2034. فبالإضافة إلى عمليات الاستبدال، أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن تقييماً للاحتياجات في ضوء البيئة المتغيرة في منطقة سانتياغو، حيث توصي بتعزيز نظام مراقبة الدخول وتحديث مستوى النظم الفرعية للأمن المادي المدمجة من خلال نظام C-Cure الأساسي، إلى جانب استكمال البنى التحتية الأساسية؛

(ب) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ:** يغطي التقدير الأولي البالغ 000 607 2 دولار ما مجموعه 17 سلسلة مشاريع خلال الفترة 2024-2034. ويتعلق الهدف الرئيسي الذي يتعين أن تعالجه خطة الاستثمار المحددة بتحديث نُظم ومكونات مراقبة الدخول والأمن المادي؛

(ج) **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:** لا يغطي التقدير الأولي البالغ 000 740 8 دولار إلا ثمانية سلاسل مشاريع خلال الفترة 2024-2034. وتشمل المجالات الرئيسية التي يتعين أن تعالجها خطة الاستثمار مشروعين فوريَين حاسمَي الأهمية هما: (أ) إدماج نظام مراقبة الدخول ومكونات النظام المرتبطة به مع أجهزة الإنذار بالحرائق من أجل توفير قدرات قابلة للتشغيل التبادلي؛ و (ب) تدابير التخفيف من حدة الانفجارات مع إجراء تعزيزات في جميع أنحاء المبنى بعد تصميم إجراءات الحماية في أعقاب انفجار مرفأ بيروت في عام 2020؛

(د) **مقر الأمم المتحدة:** يغطي التقدير الأولي البالغ 800 667 15 دولار 22 سلسلة مشاريع للتنفيذ خلال الفترة 2024-2034. وتشمل الخطة إتمام تدابير السلامة والأمن في مدخل الوفود وتحديث البنية التحتية لنظام بطاقات الهوية العالمي لمراقبة الدخول القابلة للتشغيل التبادلي؛

(هـ) **مكتب الأمم المتحدة في جنيف:** يغطي التقدير الأولي البالغ 000 034 14 دولار سبعة سلاسل مشاريع خلال الفترة 2024-2034. وتشمل المجالات الرئيسية التي يتعين معالجتها استبدال أبواب المباني التاريخية لتنفيذ نظام التقسيم الفئوي للحماية المتعدد المستويات، وتحديث قدرات التحري والكشف في جميع أنحاء المجمع وتعزيز المنطقة المحيطة به؛

(و) **مكتب الأمم المتحدة في نيروبي:** يغطي التقدير الأولي البالغ 100 794 10 دولار 50 سلسلة مشاريع خلال الفترة 2024-2034. وتشمل الخطة إدخال تحديثات على البنية التحتية للسلامة والأمن، ومركز العمليات، ومستودع الأسلحة النارية الإلكتروني، وتحديث جناح الزوار؛

(ز) **مكتب الأمم المتحدة في فيينا:** أكد البلد المضيف عزمه على إجراء تجديد شامل لمركز فيينا الدولي. ولذلك، فإن استعراض الآثار المترتبة على السلامة والأمن سيتسنى إجراؤه بمجرد توافر خطة التجديد الشامل للمركز. وسيجري أيضا تقاسم تمويل تحديثات السلامة والأمن بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أنه وُضع تقدير أولي لتحديث نظم السلامة والأمن في المركز بمبلغ قدره 000 140 18 دولار، يغطي 19 سلسلة مشاريع، سيتعين تقاسمها بين الكيانات الأربعة السالفة الذكر، بعد الموافقة على المشاريع؛

(ح) **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:** يغطي التقدير الأولي البالغ 500 735 15 دولار ما مجموعه 30 سلسلة مشاريع خلال الفترة 2023-2034. وخلافاً لجميع مواقع المقار الأخرى، أبرز التقييم الذي أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في آب/أغسطس 2022 الحاجة إلى سلسلة عاجلة من التحديثات حيث إن الوضع الأمني المتغير في أديس أبابا جعل المجمع غير ممتثل للمعايير الأمنية الدنيا للعمل. وتتعلق هذه الاحتياجات العاجلة، التي يرد شرحها لاحقا بتفصيل، بتمتين حماية المناطق المحيطة، وتعزيز الوقاية من المقذوفات، والتقسيم الفئوي على نطاق المباني والممرات للتخفيف من المخاطر.

83 - ويقدم المرفق الثاني استعراضا عاما رفيع المستوى لجميع المشاريع في جميع مراكز العمل وخلال فترة الـ 11 سنة، 2024-2034 (وأيضا في عام 2023 بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا). ورغم أن هذه التقديرات الأولية تستند إلى أعمال وافية التفصيل، فإنها ما زالت رهنا بالتغيير بسبب التضخم وحالات الطوارئ، وغير ذلك من العوامل. وترد الأرقام الواردة في ذلك المرفق في هذا التقرير، مقرَّبةً إلى أقرب مائة دولار. وسيقدم الأمين العام تقريراً شاملاً عن تحديث القدرات على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالسلامة والأمن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، إلحاقا بالموجز الوارد في هذا التقرير الأولي.

خامسا - المباني والمرافق

84 - بناءً على طلب الجمعية العامة في عام 2009، استُهلت عملية "استعراض استراتيجي لرأس المال" بهدف تقييم الاحتياجات الاستثمارية في المباني والمرافق على نطاق المكاتب الثابتة للأمانة العامة. ومن خلال عمليات التقييم التي أُجريت خلال الفترة 2010-2017، قُدمت تقارير إلى الجمعية العامة خلال دوراتها الخامسة والستين والثامنة والستين والتاسعة والستين والسبعين والثانية والسبعين[2].

85 - وفي أعقاب الاستعراضات الاستراتيجية لرأس المال، طلبت الجمعية العامة مرارا أن تُقدِّم التقارير المتعلقة بالنفقات ومقترحات الاستثمار معلومات شاملة وموحدة وشفافة عن كل عنصر، وأن تربط بين المشاريع الجارية وخطط الاستثمار في المستقبل، مع ما يتصل بذلك من معلومات عن النفقات والميزانية، إلى جانب تبرير يبيّن المكاسب والفوائد المتوقع تحقيقها في الكفاءة، وذلك حتى يتسنى للجمعية إجراء مداولات بفعالية.

86 - وتلبيةً لطلبات الجمعية العامة، استهلت الأمانة العامة برنامجَ عمل في عام 2022 لتحديد وتقييم متطلبات الاستثمار الرأسمالي بشكل منهجي على صعيد الأمانة العامة ككل مع نطاق متكامل وإطار زمني على الأمدين المتوسط إلى الطويل. وقد اقتصر النطاق الأولي على مقر الأمم المتحدة، والمكاتب الموجودة خارج المقر، وأربع لجان إقليمية، مع التركيز على أربعة مجالات كانت في ما مضى مجالات اهتمام

(2) انظر الوثائق A/65/351 و A/68/733 و A/69/760 و A/70/697 و A/72/393.

للاستثمارات الرأسمالية، أي المباني والمرافق، والسلامة والأمن، والبنية التحتية الأساسية والمحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عقد المؤتمرات. وقد روعيت أيضا أثناء تقييم هذه المجالات الأربعة متطلباتُ التنفيذ الشامل المستمدة من الولايات التي حددتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالاستدامة، وإمكانية الوصول، واستمرارية تصريف الأعمال، والرفاه، والرعاية الصحية، وتوحيد المعايير.

87 - وحُددت للتقييم ثلاثة أهداف هي: (أ) إنجاز التحديد الأولي للاحتياجات من الاستثمار في جميع مواقع المقار الثمانية باتباع نهج كلي والأخذ برؤية طويلة الأمد، استنادا إلى الدروس المستفادة من الاستعراض الاستراتيجي لرأس المال؛ و (ب) وضع نهج وعملية متسقين للتحديد المنهجي للاحتياجات من الاستثمارات الرأسمالية بطريقة كلية على نطاق الأمانة العامة ككل، على أن يتم تحديثهما دورياً، لإتمام عمليات الميزانية الحالية، وتيسير التمويل الذي يمكن التنبؤ به لهذه الاستثمارات التي تراعي أيضا التدفقات النقدية ودورات الميزانية؛ و (ج) وضع برنامج عمل متكرر لإعداد تقارير دورية تقدَّم إلى الجمعية العامة عن الاستثمارات الرأسمالية، استنادا إلى الدروس المستفادة وخطوط الأساس التي استخلصتها العملية الحالية.

88 - وقد استُرشد إلى حد كبير في وضع النهج والعملية المتسقين في ما يتعلق بتحديد الاحتياجات بالدروس المستخلصة من الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، ولا سيما الفرع باء من تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/68/733)، بشأن الأهداف الرئيسية للبرنامج العالمي لصيانة المباني، ونُظر في أنماط الإنفاق في ما مضى على صعيد المناطق ككل لتوجيه صياغة نهج ونماذج تجميع المعلومات.

89 - ويجري جمع قدر كبير من البيانات عبر نموذج موحد يمكِّن من إجراء التحليل حسب أبعاد متعددة، مثل فئات الاستثمار، والمكاتب، ومراكز العمل، والجدول الزمني، والمتطلبات المأذون بها مثل الاستدامة وإمكانية الوصول، والتبعيات الرفيعة المستوى ضمن المشاريع وفيما بينها لتيسير عملية تخطيط مفصلة. وسيسهِّل هذا النموذج ليس فقط تجميع المشاريع لإجراء استعراض رفيع المستوى للحافظة بأكملها، بل أيضا وضعَ مسارات تنفيذ متوازية وذات منحى متسلسل، وربما تسوية الاحتياجات التمويلية للتقيد بقرار الجمعية العامة 262/72، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام كفالة ألا تنفذ أكبر مشاريع التشييد حجما وأكثرها تعقيدا تنفيذا متزامنا تجنبا لرصد اعتمادات لتمويلها في نفس الوقت.

90 - ومن المقرر أن يُعقد أكثر من 100 اجتماع عمل رسمي على نطاق المكاتب في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2022 لغرض وضع خطط متكاملة والتحقق من صحتها لتوحيد جميع الاحتياجات المحددة حسب المكتب والمنطقة وفقا للنهج السالف الذكر. وقد أبرز هذا التقييم الأولي ضرورة تحديد الاستثمارات الرأسمالية التي لها نطاق شامل ومتكامل لاستقاء تقييمات شاملة على مدى دورة طويلة الأمد للتخطيط المالي. ومن الضروري أيضا التصرف بناءً على طلبات الجمعية العامة بأن تكون الاحتياجات المقترحة من الموارد مفصلة ومبررة بما يكفي، في حين ينبغي أن تكون المقترحات المقدَّمة في إطار الباب 33 مقترنة بمزيد من الوضوح والتفصيل في التكاليف والشفافية.

91 - ويسعى التقييم إلى إعداد تقديرات إرشادية للعلم، استنادا إلى المعلومات والتحليلات المفصلة التي يمكن أن تتيح في نهاية الأمر إعداد مقترحات لكي تنظر فيها الجمعية العامة، بما في ذلك بناءً على توجيهات يمكن تقديمها عن طريق الاستعراض الحكومي الدولي. ويجري تحديد الاحتياجات وتحليلها، حسب المكتب والمنطقة، لتغطية التنفيذ على مدى دورة مالية مدتها 11 سنة في الفترة من عام 2024 إلى عام 2034. غير أن حجم الجهود المبذولة ودرجة تعقيدها يشير إلى أن الجمعية العامة لا يمكن أن تضع تقديراً

كليا أوليا إلا في دورتها الثامنة والسبعين. ومن المتوقع أن تغطي هذه التقديرات، بالنسبة لكل موقع من المواقع الثمانية، الاحتياجات المتصلة بالمباني والمرافق، والبنية التحتية الأساسية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية اللازمة للاحتياجات المتعلقة بعقد المؤتمرات، ومتطلبات السلامة والأمن. ومن المتوقع أن يتسنى تضمين هذه المعلومات مسألة الامتثال للولايات المتعلقة بإمكانية الوصول، والاستدامة، والصحة، والسلامة والأمن، واستمرارية تصريف الأعمال.

92 - وفي حين أن تحديد الاحتياجات المتعلقة بالسلامة والأمن قد اكتمل بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن، أُحرز تقدم كبير أيضا فيما يتعلق بالمجالات الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، وبدرجة أقل في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بينما من المرجح أن يحرز مكتب الأمم المتحدة في فيينا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومقر الأمم المتحدة تقدماً في هذه المجالات بحلول الربع الأول من عام 2023. وللحصول على نظرة متكاملة لجميع تلك الاحتياجات، سيكون من المهم إكمال المرحلة الأولية من جمع البيانات وتحليلها لفائدة جميع المواقع الثمانية وذلك لضمان الاتساق في النهج المتبع وتحديد الفرص لتوحيد المعايير.

93 - ويرد أدناه موجز للتقييمات حسب الموقع.

94 - **اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** - اكتمل تشييد مجمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو عامَ 1966. ومن المقرر الانتهاء من مشروع المبنى الشمالي الجاري تنفيذه بحلول نهاية عام 2023. ومن المتوقع، منذ مرور 56 عاماً من ذلك التاريخ، إدخال بعض التحديثات على بنيته التحتية. وقد استرشدت اللجنة في تقييمها لاحتياجاتها الاستثمارية بالدروس المستخلصة من آثار زلزال عام 2010 وأعمال إعادة البناء اللاحقة، وبتقييم احتياجات التحديث الإضافية الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للجنة على نطاق جميع المباني، نظرا لمخاطر الزلازل الدائمة المحدقة بموقع مقرها. كما روعيت في ذلك المطالبات خلال فترة الجائحة باتباع أساليب عمل وطرائق جديدة لخدمة الاجتماعات والمؤتمرات، وطلب الدول الأعضاء المتزايد على توفير القدرات في مجال الخدمات الإلكترونية.

95 - وبالنسبة للجنة، فإن تحديث بنيتها التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإقامة اتصال إلكتروني أقوى مما هو عليه ومركز بيانات احتياطي ملائم وتحديث قاعتها المخصصة للمحاضرات ومرافقها التدريبية من المرجح أن تنطوي على أكثر الصعوبات من حيث الموارد؛ فهناك تقدير لها لا يزال في مرحلة أولية مبكرة آخذ في الظهور قدره حوالي 42 مليون دولار يُنفق على مدى 11 سنة. كما أن تقديم الخدمات الإلكترونية وتنفيذ الأنشطة البرنامجية بالوسائل الرقمية، ولا سيما المنتجات الفكرية، إلى الدول الأعضاء المكونة لها يندرجان ضمن الاحتياجات الملحة. ويجري أيضا تقييم أعمال تحديث وتجديد مبناها الذي مرَّ على إنشائه 56 عاماً، وبالأخص لغرض تعزيز قدرته على الصمود وكذلك إضفاء الاستدامة عليه.

96 - **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)** - لم يخضع مبنى دار الأمم المتحدة في بيروت، الذي يضم الإسكوا، للتجديد منذ تشييده في عام 1997. وقد ألحق الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في عام 2020 أضرارا بالمباني والبنية التحتية العامة لمجمع الإسكوا، حيث لا تزال أعمال التصليح، التي بدأت في عام 2020، جارية. ويشكِّل الطلب على طرائق جديدة لتقديم الخدمات ضغطا على البنية التحتية للإسكوا كما هو الحال عليه في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن

المرجح أن تكون أكبر احتياجات الإســـكوا من الموارد مرتبطةً ببنيتها التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤتمرات والتي يبلغ مجموعها حوالي 14 مليون دولار على مدى سنوات متعددة. ومن المرجح أن تكون أعمال تجديد المباني ثاني أكبر احتياج.

97 - **مكتب الأمم المتحدة في جنيف** - يغطي التقييم الأولي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف حرم قصر الأمم المتحدة في جنيف، مع تركيز على المباني والمرافق والمناطق التي لا يغطيها مشـــروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في المكتب الجاري تنفيذه، والذي من المقرر الانتهاء منه في عام 2025.

98 - ويضم الحرم حاليا 33 من المباني والهياكل منتشرة على مساحة 114 فدانا (46 هكتارا) في محيط قدره 3,5 كيلومترات. ويغطي التقييم الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة في جنيف مســـائل الحفاظ على محفوظاته ومكتبته، فضـــلاً عن الحفاظ على الاســـتثمارات في إطار الخطة الاســـتراتيجية لحفظ التراث بعد اكتمالها[3]. ومن المرجح أن يكون تحديث بنيته التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات عملية كبيرة نسبيا وسيتعين تقييمه في سياق الاستراتيجية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثره على البنية التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات. وسـيتعين كذلك اسـتعراض حالة اسـتخدام مبانيه، التي لا تغطيها الخطة، في ســـياق أســـاليب العمل الجديدة. وينظر مكتب الأمم المتحدة في جنيف في إجراء اســـتعراض تقني شـــامل لتحديد الخطط المتعلقة بهياكله اســـتنادا إلى الاحتياجات التشـــغيلية الطويلة الأمد أو احتياجات الحفظ.

99 - **مكتب الأمم المتحدة في نيروبي** - يضـم مجمع غيغيري في نيروبي 41 من المباني على مسـاحة من الأراضـــي قدرها 148 فدانا في محيط قدره 13 كيلومترا. وقد شـمل التقييم الذي أجراه المكتب النظر في مشروعَي التشييد الجاريَين، المقرر اكتمالهما بحلول عامَي 2025 و 2030، وهما: (أ) تحديث أجنحة مباني المكاتب A إلى J، التي بلغت نهاية عمرها النافع، إلى جانب إعادة تصـــميم المباني المكتبية M إلى X لتهيئة بيئة عمل مرنة، وهي عملية من المقرر اكتمالها بحلول عام 2025، وهو ما سيزيد من استخدام حيز المكاتب بنسـبة 25 في المائة؛ و (ب) مشـروع مركز المؤتمرات في نيروبي الذي هو قيد النظر حاليا، ومن المقرر أن يصـــبح شـــبه مكتمل بحلول عام 2029. وإلى جانب الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، من المرجح أيضـا أن يحتاج المكتب إلى مركبات السـلامة من الحرائق والدوريات الأمنية والإسعاف. وقد توصل المكتب بطلبات للحصول على حيز مكاتب في مجمع غيغيري من كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تكون مستعدة للاستثمار في هذه الأصول.

100 - **اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا** - لقد تطور حرم اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا ليصـــبح مجمعا واحدا موحدا في منظومة الأمم المتحدة، حيث يضـــم 20 من المباني وما يزيد على 000 110 متر مربع من البناء، في مسـاحة من الأراضـي قدرها 13 هكتارا، تحيط بها منطقة مسـاحتها 1,6 كيلومتر. ويسـتضـيف المجمع حوالي 250 2 فردا من موظفي اللجنة ووكالات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ولا يزال حوالي 70 في المائة من موظفي وكالات الأمم المتحدة في أديس أبابا البالغ عددهم 897 1 موظفا ينتظرون حيزا مكانيا في حرم اللجنة للانتقال إليه. وبالإضـــافة إلى مقرها في أديس أبابا، لدى اللجنة ســـتة مكاتب منتشـــرة على نطاق أفريقيا ككل، منها خمســـة مكاتب دون إقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصـــادية

(3) انظر قرار الجمعية العامة 253/75، الذي يرد فيه تأييد للاستنتاجات والتوصيات التي ساقتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير ذي صلة بالموضوع (A/75/7/Add.12).

والتخطيط، الكائن في داكار. ويقع مكتبان من هذه المكاتب في مبنيَين مملوكَين للأمم المتحدة (لوساكا وياوندي)، فيما تقع أربعة مكاتب في مبانٍ مستأجرة (الرباط وكيغالي وداكار ونيامي).

101 - وكانت أعمال تشييد مجمع اللجنة قد بدأت في عام 1961 بمبنى الكونغو وقاعة أفريقيا، واستمرت في الفترة 1974-1976 (مبنى النيجر ومبنى ليمبوبو ومبنى النيل) وأعقب ذلك بناء مركز المؤتمرات في عام 1996 ومبنى زامبيزي في عام 2011. ولم يُضطلع بأي عملية إعادة رسملة كبيرة غير أعمال الصيانة والتصليحات المؤقتة، باستثناء المشاريع الجارية المتعلقة بتجديد قاعة أفريقيا (1961)، وتحديث غرفتين من مركز المؤتمرات (2011)، والمشروع التجريبي في سياق الاستخدام المرن لأماكن العمل في مبنى النيجر (1976)، وهي مشاريع من المقرر الانتهاء منها جميعاً خلال الفترة 2023-2024. إلا أن هذه الاستثمارات، رغم أهميتها، لا تغطي غير جزء ضئيل من الاحتياجات المتراكمة، على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/393) وذكرته اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة (A/72/7/Add.9).

102 - ويتمثل المعيار الدولي لدورة حياة هياكل المباني في 40 عاما مع إدخال تحديثات دورية عليها حفاظاً على قيمتها وكفاءتها التشغيلية. وقد أدت عمليات الصيانة والتجديد هذه التي جرت في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال الفترة 1982-2022 إلى تمديد دورة حياة هذه الأصول بنسبة 50 في المائة، حيث بلغت 60 عاماً. وعلى الرغم من ذلك، فإن مباني اللجنة تعد من بين أكثر المباني استهلاكاً.

103 - وستحتاج اللجنة ليس إلى تحديث بنيتها التحتية المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمؤتمرات فحسب، بل يُحتمل أن تحتاج أيضا إلى مزيد من التحديثات في هياكلها. وستحتاج عيادة اللجنة أيضا إلى الاستثمارات[4]، في ضوء أهميتها الحاسمة بالنسبة لمجتمع الأمم المتحدة المحلي في أديس أبابا. وبالنظر إلى الحجم المحتمل لاحتياجاتها بمرور الوقت، يعتبر إخضاعها لتقييم تقني شامل في عام 2023 مسألة لا غنى للجنة عنها. وقد تتولد الحاجة أيضا إلى توفير قدرات داخلية قوية في مجال إدارة المشاريع لإتاحة الإشراف لهذه المبادرات المراعية للوقت.

104 - وفي آب/أغسطس 2022، أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن تقييما تقنيا في اللجنة سلطت الضوء فيه على الحاجة الملحة إلى إجراء بعض التحديثات لغرض الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل، نظرا لارتفاع مستوى المخاطر في مركز العمل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. أما بالنسبة لعام 2023، فإضافة إلى تحديث نُظم وشبكات مراقبة الدخول على نطاق المجمع ككل، تتمثل الاحتياجات الأخرى ذات الأولوية فيما يلي:

(أ) تجديد بوابة المدخل الرئيسي إلى مجمع اللجنة (البوابة الشرقية 2) وذلك لفصل مداخل المشاة عن ممر المركبات للحد من المخاطر يتعلق بإجراء رئيسي طويل الأمد للتخفيف من المخاطر الأمنية وتعزيز الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل؛

(ب) سيشمل تعزيز محيط مجمع اللجنة الذي يبلغ طوله 1,6 كيلومترا عمليات تجديد ذات صلة بالتشييد للهياكل والبوابات المحاذية بهدف تعزيز الحماية، مثل موقف السيارات الشمالي، أو تركيب شاشة/سقف للحماية للتخفيف من المخاطر المتعلقة بمدى الرؤية من المباني الشاهقة المجاورة؛

(4) على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها 245/76. انظر A/76/7، الفقرة حادي عشر-8.

(ج) المرحلة الأولية من تحديث تدابير الوقاية من المقذوفات وتحصين الهياكل على نطاق ردهات المباني والممرات في جميع أنحاء المجمع، والتي تفتقر حاليا إلى القدرات المتعلقة بالمعايير الأمنية الدنيا للعمل، بدءاً من مركز المؤتمرات ومبنيَي النيجر وزامبيزي.

105 - واعتباراً من عام 2023، سيكون تعزيز المنطقة المحيطة وما يرتبط به من تنفيذ الخطوةَ الأولى والعاجلة لتحديث تدابير الحماية الأمنية المادية لمجمع اللجنة. كما أن متطلبات تنفيذ تدابير الوقاية من المقذوفات وتحصين جميع المداخل، وردهات مختلف المباني والممرات في جميع أنحاء المجمع ستتطلب أيضا تحقيق تكامل شامل واسع النطاق بين التشييد، والهندسة، ومد الكابلات، والطاقة، وتنفيذ البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وثمة شرط آخر للتنفيذ الشامل بشأن الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل يتعلق بالسلامة من الحرائق، أي تحديداً الحاجة إلى تعزيز القدرات الهندسية لإمدادات المياه وتخزينها في جميع أنحاء المجمع.

106 - وبالنظر إلى عدم الامتثال في الوقت الراهن للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقار، وفي ضوء حالة التصعيد في الحالة الأمنية في أديس أبابا، ستحتاج اللجنة على وجه الاستعجال إلى الموارد، خلال عام 2023، لبدء تنفيذ هذه المشاريع في سبيل الامتثال لتلك المعايير. وتفادياً لإجراء استثمارات لا ترقى إلى المستوى الأمثل مع السعي إلى الامتثال للمعايير، فإن من المهم أيضا توفير التمويل، خلال عام 2023، للخدمات الاستشارية التقنية لمساعدة اللجنة في وضع خطة مفصلة تشكِّل الأساس لتقرير يقدَّم إلى الجمعية العامة، والأفضل أن يكون ذلك خلال دورتها الثامنة والسبعين.

107 - وعليه، يقترح الأمين العام رصد موارد إضافية قدرها 000 488 5 دولار في إطار الباب 33 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، للشروع في تنفيذ الامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقار والمتطلبات ذات الصلة بذلك، على النحو المفصل في الجدول 11.

الجدول 11

الاحتياجات من الموارد لعام 2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

		المقدرة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
ألف- برامج التعديلات والتحديثات وأعمال الصيانة الرئيسية		
الخدمات الاستشارية في مجال التصميم التقني		700,1
المجموع الفرعي، برامج التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية		**700,1**
باء - التحديثات المتصلة بالسلامة والأمن		
تحديثات للامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل مع التحديثات المرتبطة بذلك المتصلة بالبنية التحتية في جميع أنحاء المجمع: تعزيز المنطقة المحيطة والوقاية من المقذوفات وتحديثات نُظم خدمات السلامة والأمن	الأمن والمرافق وإمكانية الوصول مع خصائص الحماية التي خضعت للتحديث (المراحل الأولية)	3 588,0
	السلامة/الأمن	299,9

	المقدرة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
تحديثات للامتثال للمعايير الأمنية الدنيا للعمل مع البنية التحتية المرتبطة بذلك في جميع أنحاء المجمع: موقف السيارات الشمالي، وتحصين مدخل مركز المؤتمرات لكبار المسؤولين، والشخصيات الهامة، والسلامة من الحرائق	السلامة من الحرائق، واستمرارية تصريف الأعمال، والأمن (المرحلة الأولية) 900,0
المجموع الفرعي، التحديثات المتصلة بالسلامة والأمن	**4 787,9**
المجموع	**5 488,0**

مقر الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا

108 - على نحو ما هو موضح أعلاه، ستُجرى التقييمات المتعلقة بالمكاتب في مقر الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، في وقت لاحق وينتهي العمل منها بحلول الربع الأول من عام 2023.

سادسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

109 - **يُطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:**

(أ) **الإحاطة علما بهذا التقرير؛**

(ب) **أن توافق على إنشاء أربع وظائف ثابتة (ف-4) وست وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (ثلاث وظائف برتبة ف-2 وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) في عام 2023؛**

(ج) **تخصيص مبلغ إضافي قدره 000 488 5 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، ومبلغ إضافي قدره 700 662 6 دولار في إطار الباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكلاهما في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على أن يُقيَّد المبلغ على حساب صندوق الطوارئ؛**

(د) **تخصيص مبلغ إضافي قدره 400 100 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، تقابله زيادة مماثلة قدرها 400 100 دولار في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛**

(هـ) **الإحاطة علماً بأن الأمين العام يعتزم تقديم تقارير عن الأمن السيبراني والأمن المادي والتخطيط للاستثمارات الرأسمالية خلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة.**

المرفق الأول

القدرات وأوجه النقص الحالية في مجال الأمن السيبراني

توزيع لعدد الموظفين حسب مسار العمل المتعلق بالأمن السيبراني ومركز العمل: الوظائف الحالية مقابل أوجه النقص/الوظائف الجديدة

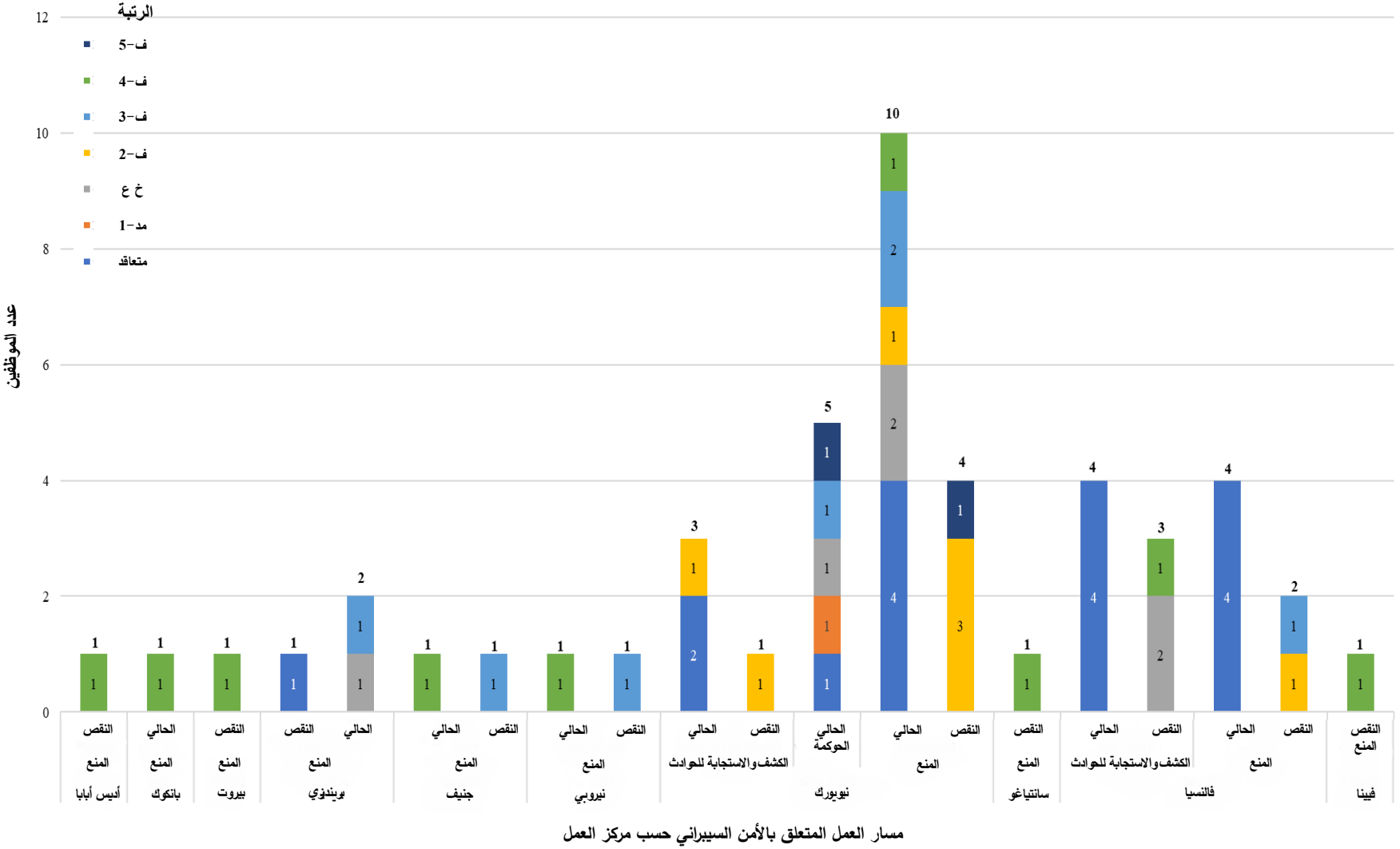

المرفق الثاني

الجدول 1

توزيع للاحتياجات من الاستثمارات لخدمات السلامة والأمن حسب الفئة الفرعية ومركز العمل مع التقديرات الأولية، للفترة 2023-2034 (العملية الأولية لعام 2022)

مركز العمل	2023		2024		2025		2026		2027		2028		2029		2030		2031		2032		2033		2034		مجموع عدد سلاسل المشاريع للفترة 2023-2034	التقديرات الإجمالية للفترة 2023-2034	مجموع المشاريع الفرعية حسب المجالات للفترة 2023-2034
	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير	العدد	التقدير			
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	2	299 880	12	314 475	20	2 354 425	26	4 013 150	12	5 547 790	2	1 085 780	–	–	3	848 000	3	1 060 000	1	212 000	–	–	–	–	30	15 735 500	81
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	6	157 238	6	354 577	9	495 038	3	53 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	9	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	2	299 880	6	157 238	14	1 999 848	17	3 518 113	9	5 494 790	2	1 085 780	–	–	3	848 000	3	1 060 000	1	212 000	–	–	–	–	21	–	–
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	–	–	6	1 673 196	4	1 754 130	4	1 530 000	5	860 000	4	750 000	3	400 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	10	8 667 326	38
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	4	1 483 196	3	862 130	3	930 000	5	860 000	4	750 000	3	400 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	2	340 000	7	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	1	160 000	2	892 000	1	600 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2	–	–
الخدمات الاستشارية التقنية	–	–	1	30 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–
اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي	–	–	5	560 000	2	317 000	5	470 000	3	310 000	3	220 000	–	–	–	–	1	330 000	–	–	1	200 000	1	200 000	17	2 607 000	21
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	4	460 000	1	142 000	4	270 000	2	210 000	3	220 000	–	–	–	–	1	330 000	–	–	1	200 000	1	200 000	15	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	1	100 000	1	175 000	1	200 000	1	100 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2	–	–
اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (المشاريع الفرعية)	–	–	4	4 200 000	3	1 220 000	3	640 000	3	550 000	1	100 000	2	150 000	2	220 000	5	1 010 000	2	400 000	1	100 000	2	150 000	8	8 740 000	28
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	1	100 000	3	100 000	3	640 000	2	400 000	1	100 000	1	100 000	1	100 000	3	640 000	1	400 000	1	100 000	1	100 000	4	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	3	4 100 000	2	1 120 000	–	–	1	150 000	–	–	1	50 000	1	120 000	2	370 000	–	–	–	–	1	50 000	4	–	–
مقر الأمم المتحدة	–	–	21	5 666 160	11	2 843 159	9	2 443 159	8	998 159	6	498 159	7	893 159	5	453 159	4	253 159	4	253 159	5	283 159	7	1 083 159	22	15 667 750	87
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	11	2 996 160	7	2 143 159	8	2 343 159	7	898 159	6	498 159	7	893 159	5	453 159	4	253 159	4	253 159	5	283 159	7	1 083 159	12	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	9	40 000	4	–	1	–	1	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	9	–	–
السلامة من الحرائق/المركبات	–	–	1	2 630 000	–	700 000	–	100 000	–	100 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	–	–	4	2 367 000	5	5 767 000	3	4 400 000	1	500 000	–	–	–	–	–	–	1	500 000	–	–	–	–	1	500 000	7	14 034 000	15
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	3	1 867 000	2	3 367 000	1	2 500 000	1	500 000	–	–	–	–	–	–	1	500 000	–	–	–	–	1	500 000	4	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	1	500 000	3	2 400 000	2	1 900 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3	–	–
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	–	–	45	4 071 885	17	191 500	21	304 500	19	345 500	23	1 593 500	26	698 833	18	201 500	18	209 500	24	1 322 500	22	840 834	22	1 014 000	50	10 794 052	255
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	33	2 433 052	15	156 500	18	259 500	17	310 500	20	1 458 500	21	516 000	16	166 500	16	174 500	22	1 287 500	18	584 500	19	959 000	36	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	9	156 333	–	35 000	1	35 000	–	35 000	1	35 000	2	156 333	–	35 000	–	35 000	–	35 000	1	156 334	1	35 000	11	–	–
السلامة من الحرائق/المركبات	–	–	3	1 482 500	2	–	2	10 000	2	–	2	100 000	3	26 500	2	–	2	–	2	–	3	100 000	2	20 000	3	–	–

مركز العمل	2023 العدد	2023 التقدير	2024 العدد	2024 التقدير	2025 العدد	2025 التقدير	2026 العدد	2026 التقدير	2027 العدد	2027 التقدير	2028 العدد	2028 التقدير	2029 العدد	2029 التقدير	2030 العدد	2030 التقدير	2031 العدد	2031 التقدير	2032 العدد	2032 التقدير	2033 العدد	2033 التقدير	2034 العدد	2034 التقدير	مجموع عدد سلاسل المشاريع للفترة 2023-2034	التقديرات الإجمالية للفترة 2023-2034	مجموع المشاريع الفرعية حسب المجالات للفترة 2023-2034
مكتب الأمم المتحدة في فيينا	–	–	5	3 750 000	3	750 000	6	1 080 000	7	2 370 000	9	2 670 000	8	870 000	9	2 490 000	8	490 000	9	690 000	8	490 000	9	2 490 000	19	18 140 000	81
نظم الأمن (أصول متنوعة)	–	–	3	650 000	3	750 000	5	1 055 000	5	345 000	8	2 645 000	6	445 000	6	445 000	6	445 000	7	645 000	6	445 000	6	445 000	14	–	–
البنية التحتية للأمن المادي	–	–	1	3 000 000	–	–	1	25 000	2	2 025 000	1	25 000	2	425 000	3	2 045 000	2	45 000	2	45 000	2	45 000	3	2 045 000	4	–	–
الخدمات الاستشارية التقنية	–	–	1	100 000	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1	–	–
مجموع المشاريع مع التقديرات من الاحتياجات حسب فئة خدمات السلامة والأمن على نطاق مراكز العمل خلال الفترة 2023-2034	**2**	**299 880**	**102**	**22 602 716**	**67**	**15 197 214**	**77**	**14 880 809**	**58**	**11 481 449**	**48**	**6 917 439**	**46**	**3 011 992**	**39**	**4 552 659**	**42**	**4 192 659**	**42**	**3 217 659**	**39**	**2 253 993**	**44**	**5 777 159**	**163**	**94 385 628**	**606**

الجدول 2

عدد سلاسل المشاريع حسب الفئة على نطاق مراكز العمل للفترة 2023-2034

الفئة	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي	اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا	مقر الأمم المتحدة	مكتب الأمم المتحدة في جنيف	مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	المجموع الكلي
خدمات الأمن والسلامة	9	7	15	4	12	4	36	14	101
البنية التحتية للأمن المادي	21	2	2	4	9	3	11	4	56
الخدمات الاستشارية التقنية	–	1	–	–	–	–	–	1	2
السلامة من الحرائق/المركبات	–	–	–	–	1	–	3	–	4
المجموع الكلي	**30**	**10**	**17**	**8**	**22**	**7**	**50**	**19**	**163**